روناهي
بين الحقيقة

صحيفة روناهي
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi

صفحة Ronahi Newspaper
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 984370218

r.ronahi2011@gmail.com
rronahinewspaper@gmail.com
+963 052 423165

مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
ronahi belavkariye@gmail.com
0938374196
(للمكتب الرئيسي: قامشلو - حي الهري، طريق عامودا شارع روناهي(الغرزدق))

مجلس الأدب في روج آفا يعزّز الثقافة الكردية بافتتاح معرض للكتاب الكردي

قامشلو/ علي خضير ـ تزامناً مع يوم اللغة الكردية في 15 أيار الجاري، افتتح مجلس الأدب في روج آفا معرضاً للكتاب الكردي، في مكتبة "شلير" بمدينة قامشلو الثلاثاء 12 أيار الجاري، بمشاركة 15 دار نشر، و1500 كتاب، تحت شعار "لغتنا حقنا المشروع".

تُقام نشاطات تتزامن مع يوم اللغة الكردية، من أدب وثقافة وفنون، تجسيداً لمهمّة الثقافة الكردية التي لها باع طويل في الثقافات العالمية، من بينها افتتاح معرض للكتاب الكردي في مكتبة دار شلير.

افتتاحية المعرض

وقبيل البدء بفعالية الافتتاح، أدلى مجلس الأدب الكردي بياناً، قرأته عضوة إدارة المجلس "هوشان بوطان"، جاء فيه: "بمناسبة يوم اللغة الكردية الموافق ١٥ أيار، نتقدم باسم المجلس الأدبي بأحر التهاني إلى الشعب الكردي في كل مكان، وإلى الكُتّاب والمثقفين والمعلمين والناشطين، الذين حافظوا على اللغة الكردية رغم محاولات طمسها وقمعها، ونشيد بجهودهم في هذا المجال".

وأكّد البيان، على أنّ اللغة الكردية هوية الشعب الكردي ووجوده وذاكرته، وتاريخه الثقافي والأدبي والنضالي والإنساني العريق، وأنّ حَدث الشعب الكردي بلغته الأم وتعلمها وتعليمها واستخدامها في المؤسسات التعليمية والثقافية والإدارية والإعلامية، حق مشروع ومكفول بموجب المعاهدات الدولية وحقوق الإنسان، ولا يجوز انتهاك هذا الحق أو الانتقاص منه تحت أي ظرف أو ذريعة، مشيراً إلى أنّ حماية التنوع اللغوي والثقافي ركن أساسي لبناء دولة ديمقراطية، كما أكد مجلس الأدب، على أنّ أي محاولة لانتهاك، أوتقييد حق الشعب الكردي في استخدام لغته أمر مرفوض تماماً، وهو خط أحمر لا يمكن تجاوزه، لأن اللغة الكردية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوجود الشعب الكردي وكرامته وحقوقه الوطنية والثقافية.

وفي الختام، نوّه البيان إلى أنّ يوم اللغة الكردية فرصة لتعزيز الجهود المبذولة لحماية اللغات، والثقافات المتنوعة في سوريا: "نحتفل بهذا اليوم مجدداً، وندعو أبناء شعبنا إلى النضال من أجل حماية لغتهم، وهويتهم وحقوقهم المشروعة".

الكتاب الكردي هويّة شعب وإثبات وجود

وحسب إدارية منشورات شلير "فيدان محمد"، فقد شارك في المعرض ١٥ دار نشر من مؤسسات ومكتبات ومجلات (منشورات شلير، ومؤسسة اللغة الكردية، واتحاد مثقفي روج آفايي كردستان، وجنولوجي، وبندروك ونقش، ومكتبة أمارا، واتحاد الكتاب الكرد في سوريا، هيئة الثقافة، اتحاد المثقفين في روج آفا، ومنشورات آرام، ومجلة سوراس، ومجلس شرمولا، والكاتب عباس إسماعيل، ومكتبة رونا للأطفال)، وأنّ عدد الكتب بلغ ١٥٠٠كتاب باللغة الكردية.

موضحةً، إنّه تزامناً مع يوم اللغة الكردية في ١٥ أيار، تم افتتاح المعرض بهدف إثبات الهويّة الكردية للعالم أجمع، من خلال هذه الكتب، التي يتم عرضها، وبهدف تشجيع الكرد على اقتناء الكتاب الكردي.

فالكتاب الكردي ليس فقط وسيلة للتواصل، إنما ثقافة تاريخ هوية مهمة جداً للشعب الكردي، وكشفت "فيدان" عن أنّ المعرض يفتتح من الساعة العاشرة صباحاً حتى الثامنة مساءً، وسيتم توقيع كتاب بشكل يومي عند الخامسة مساءً على مدار ثلاثة أيام متتالية، ابتداءً من تاريخ ١٢ حتى ١٤ أيار الجاري، حيث سيتم توقيع أول كتاب (خورست) للكاتب "عباس إسماعيل في اليوم الأوّل، وفي اليوم الثاني كتاب (روح نيفيسن ببيوني) للكاتب "كمال جُم"، أمّا في اليوم الثالث والأخير فسيتم توقيع كتاب (بينجرايا بيشي) لمجموعة من نساء روج آفا.

وفي الختام، أكّدت إدارية منشورات شلير "فيدان محمد"، أنّ اليوم الأخير من المعرض سيتم فيه تكريم عدد من الكتّاب الذين قدّموا تضحيات من أجل اللغة الكردية.

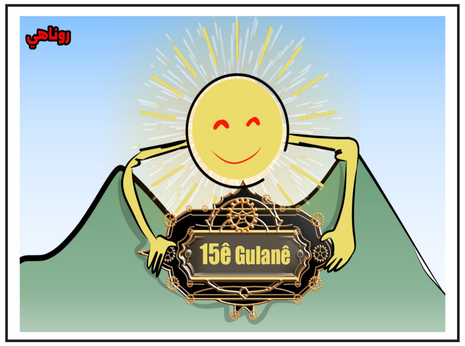

عدسة روناهي

إعلان

كلابيات سي آل

مسوق كلابيات في قامشلو
مع خدمة توصيل الى :
حسكة . دريكية . عامودة . ديرك

الانضمام الى قناة واتس اب ليوصلك كل شي جديد:

مراكز توزيع صحيفة روناهي واقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧- فرع (٢) الشارع العام، مقابل جامع الشلاح ٤٥٢٠٨١/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الراوي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨ - فرع (٢) مقابل الصيدلية العيالية ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٤٦٠٦٩٩/ مكتبة الجواهري ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة دار القلم - الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧.
/ مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٩٦٦٢٧٨٤٥٧-٧٤٥٧٢٣ / /المكتبة الرئيسية - كركي لكي- ٧٥٤٤١٦ / عامودا (مكتبة آرين ٧٣٢٣٢٣) / دريكية (مكتبة سما ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

روناهي
بين الحقيقة

يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أسست عام ٢٠١١ ـ السنة الخامسة عشرة | النسخة المطبوعة ـ ١٤١٩ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٤١٥ | الأربعاء ـ ١٣ أيار ٢٠٢٦م (٥٠٠) ل.س

الاعتراف الدستوري باللغة الكردية.. حق مشروع وأساس الاندماج الديمقراطي

اللغة الكردية من اللغات الأصيلة في سوريا التي تمتاز بتنوع الشعوب بمختلف لغاتهم ومعتقداتهم، وصمدت منذ فجر التاريخ أمام سياسات الصهر والإبادة، وناهضت سياسة القمع في مختلف مناطق كردستان، حيث تعرضت للتهميش والمنع من التحدث والتعلم بها، وفي روج آفا ناضل الشعب الكردي بريادة المرأة لترسيخ اللغة الكردية في المدارس والجامعات؛ فغدت إلى جانب اللغات الأم لشعوب المنطقة لغة رسمية في التربية والتعليم، واليوم تنصب مطالب الشعب الكردي في ضمان الاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية في سوريا والعمل على تثبيتها في الدستور السوري الجديد؛ ذلك أنها حق مشروع للشعب الكردي الأصيل وجزء من هويته وتراثه..

نادية حسو: وحدات حماية المرأة تمثل هوية وإرادة السوريات ولن نقبل إقصاءها

أكدت عضوة منسقية مؤتمر ستار في كوباني "نادية حسو"، أن رفض الاعتراف بوحدات حماية المرأة (YPJ) ضمن وزارة الدفاع السورية، يكشف استمرار الذهنية السلطوية التي ترفض وجود المرأة ودورها الحقيقي، معتبرة أن هذا النهج يتناقض مع الشعارات التي ترفع حول الديمقراطية والعدالة والمساواة. **ص ـ ٢**

غريب حسو: الاندماج الديمقراطي شراكة حقيقية ومناقشاتنا حول تثبيت حقوق الكرد والاعتراف بتنوع السوريين في الدستور السوري مستمرة

أوضح الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي، غريب حسو، أن على الحكومة السورية المؤقتة الاعتراف الرسمي باللغة الكردية، وتثبيت حقوق الكرد في الدستور، ومن واجبها الاعتراف بالتنوع السوري، والحفاظ على حقوق المواطنة الحقيقية للسوريين. **ص ـ ٥**

مجلس الشعب في سوريا بين التحديات والآمال

سوريا الجديدة تمر في لحظة سياسية مفصلية تتقاطع فيها الاستحقاقات الدستورية مع تعقيدات الواقع الميداني ليبرز ملف انعقاد أولى جلسات مجلس الشعب وتشكيله، وآليات اختيار أعضائه بوصفه اختباراً حقيقياً لجدية المرحلة الانتقالية وقدرتها على إنتاج مؤسسات فاعلة خصوصاً التشريعية منها. **ص ـ ٨**

في ظل موجة ارتفاع أسعار مواد البناء.. مطالب برفع أجرة المتر المربع

قفزات في أسعار مواد البناء ليصل سعر طن الإسمنت إلى ١٥٠ دولاراً أمريكياً، وعمال البناء يدفعون الثمن كما أكد صاحب ورشة بناء "ماهر فكرت" إن الأجور اليومية للعمال لا تتجاوز خمس دولارات، في ظل رفض المتعهدين رفع أجور التنفيذ بما يتناسب مع الغلاء. **ص ـ ٧**

المدارس الكروية... تنمية مواهب أم مشروع تجاري؟

باشرت المدارس الكروية الخاصة بالفئات العمرية في مدينة قامشلو بإطلاق حصصها التدريبية، بالتوازي مع استمرار البعض منها بفتح باب التسجيل لاستقطاب أكبر عدد من الأطفال، في الوقت ذاته ينتقد الأهالي رسوم الاشتراك الباهظة للانضمام لهذه المدارس. **ص ـ ١٠**

ما الفرق بين هانتا وكورونا؟ وهل من داع للقلق..؟!

رغم إن اسم أي فيروس جديد قد يثير القلق لدى الناس بعد تجربة جائحة كورونا، فإن الأطباء يؤكدون أن فيروس هانتا (Hantavirus Infection) يختلف بشكل كبير عن فيروس كورونا (COVID-١٩)، سواء في طريقة انتقاله أو قدرته على الانتشار بين البشر. **ص ـ ١١**

الشهيدة مزكين.. أيقونة الفن والنضال في كردستان

في الذكرى السنوية السادسة والأربعين لاستشهاد الشهيدة مزكين "غربت آيدن"، تعود سيرتها من جديد إلى واجهة الذاكرة الكردية بوصفها واحدة من أبرز الشخصيات التي جمعت الفن والنضال في تاريخ الحركة الكردية المعاصرة، فمزكين لم تكن مجرد مغنية أو فنانة قدمت الأغاني الوطنية، بل كانت مشروعاً ثورياً وثقافياً حمل قضية شعبه إلى الساحات الأوروبية وجبال كردستان. **ص ـ ٩**

علي زاخراني

الأمل بالله في زمن الأزمات **ص ـ ٣**

دور المرأة في ترسيخ اللغة الكردية والتحول المجتمعي في روج آفا

قامشلو/ ملاك علي ـ لعبت النساء دوراً بارزاً في قيادة العملية التربوية، سواء في المدارس أو المعاهد أو المؤسسات التعليمية، ما جعل حضورهن جزءاً أساسياً من إعادة بناء النظام التعليمي القائم على التعلم باللغات الأم لشعوب المنطقة وباللغة الكردية للشعب الكردي وصونها منذ بداياتها وصولاً إلى النضال لأجل الاعتراف الدستوري بها اليوم.

شهدت السنوات الأولى من مشروع التعليم باللغة الكردية للشعب الكردي خُطى كبيرة، سواء على مستوى الإمكانات أو على مستوى تقبل المجتمع. إلا إن هذه المرحلة شكلت الأساس لتطور تدريجي في المناهج والكوادر التعليمية، حيث بدأ العمل بنظام المستويات، ثم التوسع في إدخال اللغة الكردية ضمن الصفوف الدراسية بشكل أوسع.

وبالتوازي مع ذلك، تم التركيز على تدريب المعلمين والمعلمات وتأهيلهم، ما ساهم في بناء قاعدة تعليمية أكثر استقراراً. ومع مرور الوقت، توسع هذا المشروع ليصل إلى المعاهد ثم إلى الجامعات، في خطوة عكست تطوراً مهماً في مسار التعليم باللغة الكردية، وفي ضمن هذا التطور، برزت المرأة عنصراً أساسياً في العملية التربوية، فشكلت نسبة كبيرة من الكوادر التعليمية، وأسهمت بشكل مباشر في إدارة المدارس وتطوير المناهج ومتابعة العملية التعليمية في مختلف المناطق.

مسيرة تعليم اللغة الكردية

ومن هذا المنطلق، أكدت عضوة مؤسسة اللغة الكردية «دلال الهاشمي»، أنّ انطلاق ثورة روج آفا في التاسع عشر من تموز ٢٠١٢ شكّل نقطة تحوّل هامة في مجال التعليم باللغة الأم، حيث بدأ العمل على تعليم اللغة الكردية عبر مستويات تعليمية منظمة شملت المراحل الأولى والثانية والثالثة، ما أسّس لمرحلة جديدة من بناء النظام التعليمي باللغة الكردية.

وأوضحت دلال، أنّ النساء لعبن دوراً محورياً في هذا المسار، فانخرطن في العمل التربوي ضمن اتحاد المعلمين وإدارات الأحياء، خاصة في مدينة قامشلو، التي تمتاز باتساعها السكاني؛ «تم توزيع المعلمات على الأحياء حسب الحاجة، فكان عددهن في البداية محدوداً، إذ بلغ في بعض الأحياء مثل الكورنيش نحو ٦٠ معلمة وفي الحي الغربي نحو ٤٠ معلمة، وفقاً لاحتياجات كل منطقة».

فيما تطرقت إلى أن دور النساء لم يقتصر على التعليم فقط، بل شمل أيضاً إدارة الأحياء ومتابعة المدارس، ما منحهن مسؤولية كبيرة في بناء البنية التربوية في تلك المرحلة، مشيرةً إلى أن مرحلة الانطلاق لم تكن سهلة، إذ واجه مشروع تعليم اللغة الكردية تحديات اجتماعية، أبرزها عدم تقبل بعض الأهالي فكرة التعليم باللغة الكردية، إضافة إلى وجود أولويات أمنية في ظل الظروف السياسية والعسكرية، ورغم ذلك، استمر العمل التربوي دون توقف.

دلال الهاشمي

ولفتت دلال إلى أنه بحلول عام ٢٠١٥ تم تأسيس معاهد تربوية متخصصة، ما أتاح إدخال اختصاصات تدريس اللغة الكردية في الصفوف الأولى، إلا إنّ هذه المرحلة تزامنت مع انسحاب عدد من معلمات النظام السابق، ما أدى إلى نقص في الكادر التعليمي، الأمر الذي دفع القائمين على العملية التعليمية إلى الاستعانة بمتطوعين ومعلمين جدد لسد هذا الفراغ.

وأشارت إلى أنّ هذه الفترة شهدت جهوداً مكثفة لتأهيل الكوادر التعليمية، فتم تدريب معلمين ومعلمات جدد، إضافة إلى اعتماد نظام التعليم المزدوج الذي يجمع اللغتين الكردية والعربية، بهدف تعزيز القدرة التعليمية وضمان استمرارية العملية التربوية.

ضرورة الاعتراف الدستوري

وفي جانب آخر، أوضحت دلال أن مؤسسة اللغة الكردية تطالب منذ سنوات بالاعتراف الرسمي باللغة الكردية في مناطق روج آفا، معتبرة أن اللغة الكردية يجب أن تكون لغة رسمية أساسية في الدستور.

وانتقدت دلال ما وصفته برفض بعض الجهات الاعتراف باللغة الكردية، مشيرة إلى حوادث تم فيها إزالة اللغة الكردية من بعض الدوائر الرسمية، والاكتفاء باللغة العربية فقط، معتبرة ذلك تراجعاً عن حقوق ثقافية أساسية.

وختمت عضوة مؤسسة اللغة الكردية، «دلال الهاشمي» حديثها بالتأكيد على أن تعلم اللغة الأم حق طبيعي للشعوب، وأن الشعب الكردي يطالب بحقه في تعلم لغته وهويته وثقافته، باعتبارها جزءاً أساسياً من وجوده التاريخي والإنساني.

دور المرأة في ثورة اللغة

ومن جانبها، أكدت المعلمة «ثناء رشكو» أنّ المرأة لعبت دوراً محورياً في تطوير العملية التربوية باللغة الكردية منذ عام ٢٠١٣، سواء في المدارس أو المعاهد أو حتى الجامعات، مشيرة إلى أن نسبة النساء في القطاع التربوي وصلت إلى نحو ٩٠٪، ما يعكس حجم مشاركتهن في بناء هذا المجال، وأوضحت ثناء أنه ومنذ بداية تدريس اللغة الكردية كانت محدودة للغاية، حيث كانت تقتصر على ساعتين فقط ضمن المنهاج الدراسي، الأمر الذي دفع القائمين على العملية التعليمية إلى اعتماد نظام المستويات لتعليم اللغة في المدارس والمعاهد، مع تدريب خاص للمعلمات من أجل تطوير قدراتهن في التدريس.

وأضافت؛ «أنه مع مرور الوقت، تم تطوير المناهج التعليمية بشكل تدريجي، حيث كان يتم توسيع المحتوى الدراسي سنوياً، ليشمل كل ثلاثة صفوف ضمن التعليم باللغة الكردية، بالتوازي مع برامج تدريب مستمرة للمعلمين والمعلمات بهدف رفع كفاءتهم التربوي».

ثناء رشكو

وبيّنت ثناء أن هذا التطور أسهم لاحقاً في الوصول إلى مرحلة التعليم الجامعي، حيث تم إدخال اللغة الكردية إلى المؤسسات الأكاديمية، وصولاً إلى خطوة تأسيس جامعة روج آفا عام ٢٠١٥، والتي اعتبرتها محطة مهمة في مسار التعليم باللغة الأم.

وفيما يتعلق بالتحديات، أشارت إلى أن العملية التعليمية واجهت صعوبات كبيرة، أبرزها التحديات الفكرية والذهنية التي خلفها النظام البعثي، سواء لدى بعض الطلاب أو المعلمين أو حتى الأهالي، ما جعل عملية ترسيخ التعليم باللغة الكردية تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.

كما لفتت إلى أن مرحلة التحولات السياسية والإدارية، وخاصة في ٢٩ كانون الثاني ضمن عملية الاندماج بين مؤسسات الإدارة الذاتية والحكومة السورية المؤقتة، شكلت مرحلة مهمة، حيث تم التأكيد على ضرورة تعزيز مكانة اللغة الكردية ضمن المؤسسات الرسمية.

وختمت المعلمة، «ثناء رشكو» حديثها بالتأكيد على أن المطلب الأساسي لمؤسسة اللغة الكردية هو ضمان الاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية في سوريا، والعمل على تثبيتها في الدستور السوري الجديد، باعتبارها جزءاً أساسياً من حقوق الشعب الكردي وهويته الثقافية.

نادية حسو: وحدات حماية المرأة تمثل هوية وإرادة السوريات ولن نقبل إقصاءها

كوباني/ سلافا أحمد ـ أكدت عضوة منسقية مؤتمر ستار في كوباني «نادية حسو»، أن رفض الاعتراف بوحدات حماية المرأة (YPJ) ضمن وزارة الدفاع السورية، يكشف استمرار الذهنية السلطوية التي ترفض وجود المرأة ودورها الحقيقي. معتبرة أن هذا النهج يتناقض مع الشعارات التي ترفع حول الديمقراطية والعدالة والمساواة.

في ظل الجدل المتواصل حول مستقبل وحدات حماية المرأة YPJ وآليات دمجها ضمن مؤسسات الحكومة السورية المؤقتة، تتصاعد أصوات النساء الرافضة لأي محاولات تستهدف إقصاء هذه الوحدات، التي شكلت على مدار سنوات رمزاً لمقاومة المرأة ودفاعها عن مجتمعها في وجه الإرهاب.

استمرار ذهنية تهميش المرأة

وفي هذا السياق، أكدت عضوة منسقية مؤتمر ستار في كوباني «نادية حسو» خلال لقاء خاص مع صحيفتنا «روناهي» رفض الاعتراف بوحدات حماية المرأة يكشف استمرار العقلية السلطوية الرافضة لدور المرأة وحقوقها، مشددة على أن نضال النساء سيستمر حتى تثبيت مكتسباتهن وضمان حقوقهن في الدستور السوري الجديد.

وأشارت، إلى أنّ وحدات حماية المرأة أصبحت رمزاً لنضال المرأة وحمايتها للمجتمع، بعد سنوات طويلة من المقاومة والدفاع عن مناطق شمال وشرق سوريا في وجه الهجمات والإرهاب.

وقالت؛"وحدات حماية المرأة خاضت، إلى جانب وحدات حماية الشعب، معارك مصيرية ضد مرتزقة داعش، وكانت مقاومة كوباني المثال الأبرز على ذلك، فسطرت المقاتلات ملاحم تاريخية في الدفاع عن المدينة، وحوّلت تلك المقاومة نموذجاً عالمياً لنضال المرأة وإرادتها الحرة."

وأضافت؛ "وحدات حماية المرأة أصبحت هوية للمرأة الكردية والسورية عموماً، لأنها دافعت عن الأرض والشعب في وجه الإرهاب والقتل والدمار، ولم يكن دورها مقتصراً على النساء فقط، بل كانت قوة حمت جميع شعوب المنطقة".

وأكدت نادية، أن نضال النساء سيستمر حتى يتم تثبيت حقوق المرأة وضمان مكتسباتها في الدستور السوري الجديد، مشددة على أن دماء الشهيدات وتضحيات أمهات الشهداء اللواتي قدمن أبناءهن في سبيل حرية الشعوب، لن تذهب هدراً.

وانتقدت مواقف الحكومة السورية المؤقتة الرافضة الاعتراف بوحدات حماية المرأة، بذريعة عدم وجود تشكيلات نسائية ضمن بنية الجيش السوري، معتبرة أن هذا الطرح يعكس رفضاً حقيقياً لفكرة مشاركة المرأة وتنظيمها المستقل؛"الشعب السوري دفع ثمناً باهظاً للتخلص من النظام البعثي المستبد، وكان حلم السوريين بناء دولة حرة ديمقراطية تقوم على العدالة والمساواة، لذلك فإن أي مشروع لسوريا المستقبل يجب أن يعترف بحقوق المرأة وإرادتها وتنظيمها".

هوية المرأة الحرة

وأوضحت أن المنطقة دخلت مرحلة جديدة بعد إعلان الاندماج، مؤكدة أن وحدات حماية المرأة جزء أساسي من هذا الواقع، ولا يمكن تجاوزها أو إنكار دورها؛" أي عملية دمج ديمقراطي يستوجب الاعتراف بوحدات حماية المرأة، لأنها تمثل صوت المرأة السورية وإرادتها الحرة".

وبينت أن وحدات حماية المرأة لعبت دوراً محورياً في حماية النساء من إرهاب داعش المتطرف، كما ساهمت في كسر الذهنية الذكورية والسلطوية التي حاولت تقييد المرأة وإقصاءها عن المجتمع.

وترى أنّ عدم الاعتراف بوحدات حماية المرأة ينبت أن هناك محاولات لفرض الهيمنة السلطوية على المجتمع، وخاصة على النساء، وإعادتهن إلى دائرة التهميش.

وفي ختام حديثها، شددت عضوة منسقية مؤتمر ستار في كوباني «نادية حسو» على أنّ النساء في روج آفا يواصلن النضال والسير على نهج الشهيدات حتى تحقيق أهدافهن. وفي مقدمتها تثبيت حقوق المرأة في الدستور السوري، وبناء سوريا ديمقراطية عادلة تضمن حقوق الجميع دون إقصاء أو تهميش.

ما الفرق بين هانتا وكورونا؟ وهل من داع للقلق..؟!

رغم إن اسم أي فيروس جديد قد يثير القلق لدى الناس بعد تجربة جائحة كورونا، فإن الأطباء يؤكدون أن فيروس هانتا (Hantavirus Infection) يختلف بشكل كبير عن فيروس كورونا (COVID-19)، سواء في طريقة انتقاله أو قدرته على الانتشار بين البشر.

وفيما يلي أبرز الفروق بينهما بحسب منظمة الصحة العالمية والمراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها:

ما هو فيروس هانتا؟ وما هو فيروس كورونا؟

فيروس هانتا هو مجموعة من الفيروسات التي تنتقل غالباً من القوارض إلى الإنسان، وقد تسبب أمراضاً خطيرة تؤثر على الرئتين أو الكلى، وينتمي إلى عائلة «Hantaviridae»، أما فيروس كورونا، فهو ينتمي إلى عائلة «Coronaviruses»، ويشمل عدة أنواع، أبرزها الفيروس المسبب لمرض كوفيد-١٩، الذي ينتقل أساساً بين البشر عبر الجهاز التنفسي.

كيفية الانتقال

ينتقل هانتا غالباً عبر استنشاق جزيئات ملوثة ببول القوارض أو فضلاتها أو لعابها بعد جفافها واختلاطها بالغبار، كما يمكن أن تنتقل العدوى عند لمس الأسطح الملوثة ثم لمس الأنف أو الفم، أو في حالات أقل شيوعاً عبر عضات القوارض، وينتقل كورونا أساساً عبر الرذاذ التنفسي والقطيرات الصغيرة التي تخرج أثناء السعال أو العطاس أو الكلام، خصوصاً في الأماكن المغلقة والمزدحمة، كما قد ينتقل بدرجة أقل عبر ملامسة الأسطح الملوثة ثم لمس الوجه.

هل ينتقل فيروس هانتا من إنسان إلى إنسان؟

معظم أنواع هانتا لا تنتقل عادةً بين البشر، وهذا أحد أهم الفروق عن كورونا، لكن؛ توجد استثناءات نادرة سُجلت لبعض الأنواع في مناطق محددة من أمريكا الجنوبية، لذلك يبقى الانتقال البشري محدوداً للغاية مقارنةً بكورونا.

أيهما أكثر قابلية للتحوّل إلى وباء واسع؟

كان كورونا أكثر قدرة على التحول إلى جائحة عالمية لأنه ينتقل بسهولة بين البشر عبر التنفس والمخالطة اليومية، أما هانتا، فارتباطه الأساسي بالقوارض يجعل انتشاره أبطأ وأكثر محدودية، إذ يتطلب غالباً التعرض لبيئات ملوثة بالقوارض وليس مجرد الاختلاط بالمصابين.

ما الأعراض التي يسببها كلا الفيروسين..؟

تشمل الأعراض المبكرة لفيروس هانتا الحمى وآلام العضلات، والصداع، والتعب والغثيان، وفي بعض الحالات قد تتطور الإصابة إلى مشكلات خطيرة في الرئتين أو الكلى، مثل متلازمة هانتا الرئوية أو الحمى النزفية المصحوبة بمتلازمة كلوية، أما أعراض كورونا فتشمل الحمى والسعال والتهاب الحلق والتعب وسيلان الأنف، وقد يفقد بعض المرضى حاستي الشم أو التذوق، وفي الحالات الشديدة قد تحدث صعوبة في التنفس أو التهاب رئوي يحتاج إلى رعاية طبية.

متى تصبح الإصابة خطيرة؟

قد تصبح الإصابة بهانتا خطيرة عندما تؤثر على الرئتين أو الكلى وتسبب صعوبة شديدة في التنفس أو اضطرابات في الدورة الدموية، أما في كورونا، فتزداد الخطورة مع الالتهاب الرئوي الحاد أو انخفاض الأكسجين، خصوصاً لدى كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة وضعاف المناعة.

الفئات الأكثر عرضة للخطر

بالنسبة لهانتا، فإن الأشخاص الأكثر عرضة هم من يعملون أو يقيمون في أماكن قد تنتشر فيها القوارض، مثل المخازن والحظائر والمزارع والأماكن المغلقة لفترات طويلة، أما كورونا، فكان يشكل خطراً أكبر على كبار السن، ومرضى القلب والسكري وأمراض الرئة، إضافةً إلى الأشخاص ذوي المناعة الضعيفة.

هل يوجد لقاح أو علاج؟

يعتمد علاج هانتا بشكل أساسي على الرعاية الداعمة داخل المستشفيات، مثل دعم التنفس ومراقبة وظائف الأعضاء، ولا يتوفر لقاح واسع الاستخدام له في معظم دول العالم، أما كورونا، فتتوفر له لقاحات معتمدة ساهمت في تقليل المضاعفات الشديدة، إلى جانب أدوية وعلاجات داعمة تُستخدم حسب حالة المريض.

كيفية الوقاية من الفيروسين

تتمثل الوقاية من فيروس هانتا في مكافحة القوارض، وتهوية الأماكن المغلقة قبل تنظيفها، وتجنب كنس فضلات القوارض وهي جافة حتى لا يتطاير الغبار الملوث، كما يُنصح باستخدام القفازات والكمامات عند تنظيف الأماكن المشتبه بتلوثها، أما الوقاية من كورونا؛ فتشمل تحسين التهوية، وغسل اليدين بانتظام، وتجنب المخالطة عند ظهور الأعراض، واستخدام الكمامة في الأماكن المزدحمة أو أثناء المرض، إضافةً إلى الالتزام بالتطعيمات وفق الإرشادات الصحية.

هل يجب أن يقلق الناس من هانتا كما قلقوا من كورونا؟

يؤكد المختصون إن فيروس هانتا قد يكون خطيراً على المصاب، لكنه لا ينتشر بسهولة بين البشر مثل كورونا، ولذلك تختلف طريقة التعامل معه والوقاية منه، فالخطر الرئيسي في هانتا يرتبط بالتعرض للقوارض وفضلاتها، وليس بالاختلاط اليومي بين الناس كما حدث مع كورونا.

إلى الجريدة الرسمية

أصدرت هيئة التنفيذ في جل آغا مذكرة إخطار تنفيذ حكم بحق المنفذ عليه علي محمد الجراح في الملف التنفيذي ذو الأساس /٥/ لعام ٢٠٢٦ بواسطة الصحف كونه مجهول الإقامة خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

مذكرة دعوى

أساس /٨١/ ٢٠٢٦

الجهة طالبة التبليغ: سليمان جمعة البادي

الجهة المطلوب تبليغها: رغدة خضر العواد

بالدعوى: إسقاط حضانة

وإن ديوان العدالة في كركي لكي يدعوك لحضور الجلسة يوم الاثنين الواقع في ٢٠٢٦/٦/٨

بطلب: إسقاط حضانة

فيلزم الحضور شخصياً أو وكيلاً عنك وإلا ستجري بحقك الإجراءات القانونية اللازمة.

.....

مذكرة دعوى

أساس: /٥٣/

الجهة طالبة التبليغ: عبد إبراهيم الحسن

الجهة المطلوب تبليغها: علي عبد الله السالم ـ عبد الله علي السالم

بالدعوى: طلب مبلغ

وإن ديوان العدالة في كركي لكي يدعوك لحضور الجلسة يوم الاثنين الواقع في ٢٠٢٦/٥/٢٥

بطلب: مبلغ

فيلزم الحضور شخصياً أو وكيلاً عنك وإلا ستجري بحقك الإجراءات القانونية اللازمة.

ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو

ص: ٢١٧

التاريخ ٢٠٢٦/٥/١٠م

مذكرة دعوى عن طريق الصحف

الغرفة الثانية

طالب التبليغ: عبد الحميد محمد الحميدي

المطلوب تبليغه: حسن أحمد العلي

موضوع الدعوى: تثبيت ملكية سيارة

نظراً لجهالة عنوانكم تقرر لديوان العدالة تبليغك عن طريق الصحف لحضور جلسة المحاكمة يوم الأحد ٢٠٢٦/٥/٢٤ في الدعوى أساس /٢١٩/ لعام ٢٠٢٦م المنظورة أمام هيئة العدالة في قامشلو /الغرفة الثانية/ وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلاً عنك ستجري بحقك الإجراءات القانونية.

.....

مذكرة دعوى

طالب التبليغ: قاهرة يوسف يوسف

المطلوب تبليغه: أحمد حسين الأحمد

الدعوى: شرعي

نظراً لجهالة عنوانك تقرر هيئة التمييز تبليغك عن طريق الصحف لحضور جلسة المحاكمة يوم الخميس ٢٠٢٦/٥/٢١ في الدعوى رقم أساس /١٦٧/ لعام ٢٠٢٦ والمنظورة أمام هيئة التمييز المدني في قامشلو وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلاً عنك فستجري بحقك الإجراءات القانونية.

.....

مذكرة دعوى

أساس /١١٣/ ٢٠٢٦

الجهة طالبة التبليغ: مقدم علي عيسى

الجهة المطلوب تبليغها: هيثم أكرم علي

بالدعوى: تثبيت عقد بيع دراجة

وإن ديوان العدالة في كركي لكي يدعوك لحضور الجلسة يوم الخميس الواقع في ٢٠٢٦/٦/٤

بطلب: تثبيت عقد بيع دراجة

فيلزم الحضور شخصياً أو وكيلاً عنك وإلا ستجري بحقك الإجراءات القانونية اللازمة.

.....

مذكرة دعوى

صادرة عن هيئة العدالة في ديرك

رقم الأساس /٥١/ ٢٠٢٦

الجهة المدعى عليها: وفي رضوان الجنيد

بخصوص الدعوى المقامة عليك من قبل الجهة المدعية: رمضان سليمان ملا يحيى

موضوع الدعوى: طلب مبلغ

والذي جلسته يوم الأحد الواقع في ٢٠٢٦/١/٢٨

فيلزم الحضور شخصياً أو وكيلاً عنك وإلا سوف تجري بحقك المعاملة القانونية.

.....

مذكرة دعوى

صادرة عن هيئة العدالة في ديرك

رقم الأساس /٦٠/ ٢٠٢٦

الجهة المدعى عليها: وانيس كريبس باسل

بخصوص الدعوى المقامة عليك من قبل الجهة المدعية: علاء عمر مكنسي

موضوع الدعوى: تثبيت عقد بيع سيارة

الجهة المطلوب تبليغها: هيثم أكرم علي

بالدعوى: تثبيت عقد بيع دراجة

وإن ديوان العدالة في كركي لكي يدعوك لحضور الجلسة يوم الخميس الواقع في ٢٠٢٦/٦/٤

بطلب: تثبيت عقد بيع دراجة

فيلزم الحضور شخصياً أو وكيلاً عنك وإلا ستجري بحقك الإجراءات القانونية اللازمة.

.....

مذكرة دعوى

صادرة عن هيئة العدالة في ديرك

رقم الأساس /٥١/ ٢٠٢٦

الجهة المدعى عليها: وفي رضوان الجنيد

بخصوص الدعوى المقامة عليك من قبل الجهة المدعية: رمضان سليمان ملا يحيى

موضوع الدعوى: طلب مبلغ

والذي جلسته يوم الأحد الواقع في ٢٠٢٦/١/٢٨

فيلزم الحضور شخصياً أو وكيلاً عنك وإلا سوف تجري بحقك المعاملة القانونية.

المدارس الكروية... تنمية مواهب أم مشروع تجاري؟

روناهي/ قامشلو ـ باشرت المدارس الكروية الخاصة بالفئات العمرية في مدينة قامشلو بإطلاق حصصها التدريبية، بالتوازي مع استمرار البعض منها بفتح باب التسجيل لاستقطاب أكبر عدد من الأطفال، في الوقت ذاته ينتقد الأهالي رسوم الاشتراك الباهظة للانضمام لهذه المدارس.

رغم الأهمية الكبيرة لهذه المدارس في صقل المواهب الكروية وبناء جيل رياضي واعد، إلا أن الواقع يكشف عن حالةٍ من الفوضى التنظيمية، وسط تزايد الانتقادات من الأهالي حول ارتفاع رسوم الاشتراك، والتي باتت تشكّل عبئاً مادياً ثقيلاً على الكثير من العائلات.

وتطرح هذه التطورات تساؤلات جدية حول طبيعة عمل بعض هذه المدارس، وما إذا كانت تسير وفق أهداف رياضية وتنموية حقيقية، أم أنها تحوّلت لدى البعض إلى وسيلةٍ للاستثمار المادي على حساب شغف الأطفال بكرة القدم.

وفي ظل غياب رقابة وتنظيم واضح، يبقى المشهد مفتوحاً على احتمالات متعددة، بين مدارس تسعى فعلاً لبناء مستقبل كروي أفضل، وأخرى تثير الشكوك حول أولوياتها، ما يضع الجهات المعنية أمام مسؤولية التدخّل لضبط هذا القطاع وضمان حقوق الأطفال وأسرهم، ولا نشهد ضبط المدارس، وما إذا كانت تهدف فعلاً لخدمة الرياضة أم أنها تحوّلت إلى مشاريع ربحية بحتة.

فمعظم هذه المدارس تفرض اشتراكات شهرية، وصلت في العام الماضي إلى نحو ١٠٠ ألف ليرة سورية، وهذا العام رسم الاشتراك هو نفسه ومنها أكثر، وهو مبلغ يعتبره كثيرون مرتفعاً في ظل الظروف المعيشية الصعبة، ما يحرم شريحةً واسعة من الأطفال من ممارسة كرة القدم، رغم أنها اللعبة الأكثر شعبية في المنطقة، ورغم أن بعض المدارس تراعي الحالات الإنسانية وتفتح أبوابها مجاناً لأبناء الشهداء ولمن أحوالهم المادية صعبة، إلا أن المشكلة تبقى قائمة.

تحديات وتساؤلات مشروعة

ومع تزايد عدد المدارس الكروية تُفرض جملةً من التساؤلات الأساسية، أبرزها: هل تتناسب رسوم الاشتراك مع دخل العائلات؟

هل الكوادر التدريبية والإدارية مؤهلة فعلاً للعمل مع الفئات العمرية؟

لماذا لا تُتاح الملاعب التابعة للمجلس الرياضي بأسعارٍ رمزية لدعم هذه المدارس؟

في المقابل، تؤكد إدارات معظم المدارس إن الرسوم المفروضة ليست بهدف الربح، بل لتغطية التكاليف التشغيلية كإيجار الملاعب وأجور المدربين.

الحاجة إلى تنظيم حقيقي

من أبرز الإشكاليات أيضاً غياب التنظيم الرسمي لانتساب اللاعبين، ما يؤدي إلى خلافاتٍ بين المدارس حول تبعية اللاعبين، خاصةً عند بروزهم وانتقالهم إلى الأندية أو المنتخبات، ويُعدُّ اعتماد نظام بطاقات رسمية للاعبين، بإشراف المكاتب الفنية والإدارية لهذه المدارس، وحتى بات البعض منها تظهر وكأنها مدرسة ملك لشخص واحد، وغايته بروز اسمه لا تنمية الأجيال وتعليمهم أساليب كرة القدم الصحيحة،

ومع اقتراب العطلة الصيفية، بدأت العديد من المدارس الكروية في مدينة قامشلو بإطلاق برامجها التدريبية، والتي تمتد حتى نهاية العطلة المدرسية، وتُعدُّ هذه المدارس رافداً أساسياً لاكتشاف المواهب الكروية وتطويرها، بما يخدم الأندية والفرق الرياضية مستقبلاً، إلا أن التوسّع الكبير في عددها أثار تساؤلاتٍ جدية: هل نحن أمام ظاهرة صحيّة أم عبء جديد على الأهالي؟

من حيث المبدأ، تلعب هذه المدارس دوراً إيجابياً في رفد الفرق والأندية بلاعبين جُدد، سواء ضمن بطولات الجزيرة أو على مستوى سوريا، وهو ما ينعكس بشكلٍ مباشر على تطور اللعبة واستمراريتها، لكن في المقابل، يطرح الشارع الرياضي تساؤلات حول طبيعة عمل بعض هذه المدارس، وما إذا كانت تهدف فعلاً لخدمة الرياضة أم أنها تحوّلت إلى مشاريع ربحية بحتة.

فمعظم هذه المدارس تفرض اشتراكات شهرية، وصلت في العام الماضي إلى نحو ١٠٠ ألف ليرة سورية، وهذا العام رسم الاشتراك هو نفسه ومنها أكثر، وهو مبلغ يعتبره كثيرون مرتفعاً في ظل الظروف المعيشية الصعبة، ما يحرم شريحةً واسعة من الأطفال من ممارسة كرة القدم، رغم أنها اللعبة الأكثر شعبية في المنطقة، ورغم أن بعض المدارس تراعي الحالات الإنسانية وتفتح أبوابها مجاناً لأبناء الشهداء ولمن أحوالهم المادية صعبة، إلا أن المشكلة تبقى قائمة،

بين الواقع والطموح

رغم كل التحديات، تبقى المدارس الكروية مساحة آمنة ومفيدة للأطفال، فوجودهم في الملاعب أفضل بكثير من قضاء الوقت في الشوارع، لكن تحقيق الفائدة المرجوة يتطلب حلولاً واقعية، أبرزها دعم المدارس الجادة، وتفعيل دور الجهات المعنية، وعودة المبادرات المجانية مثل أكاديمية الشهيد هيثم كجو، التي شهدت إقبالاً كبيراً قبل عامين،

وكي لا ننسى هناك عدة مدارس وعددها قليل جداً ولا تتعدى أصابع اليد الواحدة وهي بالمجان ولا تأخذ أجراً مادياً مقابل ضم الأطفال لمدارسهم الكروية،

في النهاية، تبقى الإجابة على السؤال المفتوحة: هل هذه المدارس استثماراً حقيقياً في مستقبل الكرة، أم أنها تتحول تدريجياً إلى عبءٍ اقتصادي على الأهالي؟ الإجابة مرهونة بالتنظيم، والنية، والرقابة،

المجلس الرياضي خطوةً ضرورية لضبط هذا الملف، كما أن تنظيم بطولات خاصة بهذه المدارس يتطلب رقابةً صارمة، بعد تسجيل حالات سابقة من التلاعب، سواء عبر إشراك لاعبين من خارج المدرسة أو التزوير في الأعمار، وهي ممارسات تسيء للعمل الرياضي وتستدعي فرض عقوبات رادعة بحق المخالفين.

ماذا عن الألعاب الأخرى بعيداً عن كرة القدم؟

قامشلو/ جوان محمد ـ رغم غياب الإنجازات الحقيقية على صعيد كرة القدم للرجال والفئات العمرية، لا تزال معظم أندية روج آفا وسوريا تصبُّ جلَّ اهتمامها وأموالها في هذه اللعبة، في وقتٍ تعاني فيه بقية الألعاب من إهمالٍ واضح، رغم غنى المنطقة بالمواهب في مختلف الرياضات،

لا أحد ينكر أن كرة القدم هي اللعبة الأكثر شعبية عالميًا ومحليًا، لكن هل يبرر ذلك إهمال باقي الألعاب؟ خاصةً في ظل وجود لاعبين ولاعبات ومدربين ومدربات وصولا إلى مستويات متقدمة آسيويًا، وحققوا ميداليات ملونة على الصعيد العالمي،

منذ عام ٢٠١١، ومع دخول سوريا مرحلةً جديدة، استمرت معظم الأندية في تركيزها شبه الكامل على دعم كرة القدم، فيما اقتصرت مشاركاتها في الألعاب الأخرى على حضورٍ شكلي، أقرب إلى «رفع عتب»، دون وجود دعم حقيقي أو خطط تطوير واضحة،

وحتى كرة القدم النسوية لا تحظى بالدعم الكافي، سواء من إدارات الأندية أو من الجهات المعنية بإدارة الرياضة في البلاد، وذلك رغم الإنجازات التي حُققت، حيث تُوّجت أندية عامودا والخابور بلقب الدوري، فيما حصد نادي الهلال اللقب ثلاث مرات،

هذا الواقع يفرض اليوم على إدارات الأندية مراجعة سياساتها، والعمل على احتضان المواهب في مختلف الألعاب، وتقديم الدعم اللازم للفرق واللاعبين، بما يتيح لهم المشاركة الفعلية في البطولات وتحقيق الإنجازات والألقاب والميداليات التي تُحسب للأندية،

ويُدرك الجميع إن المنطقة تزخر بعددٍ كبير من المراكز والبيوتات الرياضية في ألعاب متعددة، مثل الكاراتيه، التايكواندو، الكيك بوكسينغ، والملاكمة، إضافةً إلى فرق في كرة السلة والطائرة وألعاب القوى والتنس وغيرها، وفي حال تبنّت الأندية هذه المواهب، فإن مختلف الألعاب ستشهد تطورًا ملحوظًا، خاصةً أن تكاليفها المالية أقل بكثير مقارنةً بكرة القدم،

وقد نجحت العديد من الألعاب الفردية عالميًا في إبراز أسماء بلدانها، ومن أبرز الأمثلة اللاعبة التونسية أنس جابر، التي ساهمت بشكلٍ كبير في التعريف ببلادها على الساحة الدولية، وهنا تبرز تساؤلات مشروعة: إلى متى سيستمر هذا النهج؟

فمناطقنا تزخر بمواهب رياضية واعدة في مختلف الألعاب، كما إن تكاليف دعم كرة السلة والطائرة، إلى جانب الألعاب الفردية ككرة الطاولة والتايكواندو والكاراتيه وألعاب القوى، أقل بكثير من كرة القدم، ما يجعل الاستثمار فيها خيارًا منطقيًا ومجديًا على المدى القريب والبعيد، فهل نشهد تحركًا جديًا وفعليًا في هذا الاتجاه؟

كيف استطاعت اللغة الكردية الصمود أمام هجمات الصهر والإبادة..؟!

دجوار أحمد آغا

في الخامس عشر أيار من كل عام، يحتفل الكرد في مختلف أنحاء كردستان والعالم بيوم اللغة الكردية، بوصفها أكثر من مجرد وسيلة للتخاطب، فهي الذاكرة الحية لشعبٍ عريق، والجسر الذي عبرت عليه حكاياته وأساطيره وآلامه وأحلامه عبر القرون، وتمثّل هذه المناسبة محطةً ثقافية ووطنية تؤكد تمسّك الكرد بلغتهم الأم رغم عقود طويلة من التهميش والمنع ومحاولات الطمس والصهر الثقافي عبر ممارسة سياسات التعريب والتتريك والتفريس من جانب الدول المحتلة لأجزاء كردستان، وقد اختير هذا التاريخ تخليداً لصدور العدد الأول من مجلة «هاوار» في دمشق عام ١٩٣٢ على يد الأمير والمفكر الكردي «جلادت بدرخان»، والتي شكّلت نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ اللغة الكردية الحديثة.

جذور اللغة الكردية

وتنتمي اللغة الكردية إلى عائلة اللغات «الهندو - أوروبية»، وهي من أقدم لغات منطقة الشرق الأوسط وأكثرها غنى، من حيث الإرث الشفهي والأدبي، وقد حافظت اللغة الكردية عبر قرون طويلة على خصوصيتها رغم تعاقب الإمبراطوريات والحروب والانقسامات السياسية التي عاشها الكرد، وتشير الدراسات اللغوية إلى أن الكردية ترتبط تاريخياً بلغات قديمة مثل «الميدية والفارسية القديمة»، ما يمنحها عمقاً حضارياً يمتد إلى آلاف السنين، ورغم غياب الدولة الكردية المستقلة عبر التاريخ الحديث، بقيت اللغة الكردية العامل الأهم في حفظ الهوية القومية للكرد، فحين كانت الحدود السياسية تتغير، كانت اللغة وحدها القادرة على جمع الوجدان الكردي وصون التراث الشعبي والأغاني والملاحم والأساطير،

اللهجات الكردية وتنوعها الثقافي

وتتميّز اللغة الكردية بتعدد لهجاتها، وأبرزها: (الكرمانجية، السورانية، الزازاكية، الهورامية)، وتُعدّ الكرمانجية الشمالية الأكثر انتشاراً بين كرد روج آفا وسوريا وباكور كردستان وتركيا والأجزاء الشمالية من باشور كردستان والعراق وروجهلات كردستان إيران، بينما تنتشر السورانية في بقية مناطق باشور كردستان، والأجزاء الجنوبية من روجهلات كردستان وإيران، لا يُنظر إلى هذا التنوع اللهجي بوصفه انقساماً، بل باعتباره غنى ثقافي يعكس الامتداد الجغرافي والتاريخي للشعب الكردي، وقد أسهم هذا التنوع في خلق تراث أدبي وفولكلوري واسع، إذ تحمل كل لهجة خصائصها الموسيقية والشعرية والتعبيرية الخاصة، كما استخدمت الكردية عدة أنظمة كتابية عبر التاريخ، منها الأحرف العربية واللاتينية، غير أن التحول الأبرز جاء مع تطوير الأبجدية اللاتينية الكردية المعروفة باسم «أبجدية هاوار»، والتي وضع أسسها الأمير الكردي «جلادت بدرخان» في ثلاثينات القرن الماضي.

مجلة هاوار.. ولادة الحداثة اللغوية الكردية

الخامس عشر من أيار يوم تاريخي في الثقافة الكردية، لأنه شهد صدور العدد الأول من مجلة «هاوار» الأدبية في دمشق عام ١٩٣٢، وقد أسسها الأمير «جلادت بدرخان» بهدف تطوير اللغة الكردية وتوحيد كتابتها وإحياء الأدب الكردي الحديث، وشكّلت «هاوار» ثورة ثقافية حقيقية، إذ كانت أول مجلة كردية تعتمد الأبجدية اللاتينية بصورة منظمة، وأسهمت في نقل اللغة الكردية من مرحلة التداول الشفهي

إلى فضاء الصحافة والأدب الحديث، وقد نشرت المجلة القصائد والبحوث والنصوص الأدبية، وفتحت الباب أمام جيل كامل من الكتّاب والمثقفين الكرد، استمرت المجلة حتى عام ١٩٤٣، بعد أن صدر منها عشرات الأعداد، لكنها تركت أثراً عميقاً في الوعي القومي والثقافي الكردي، حتى أصبح تاريخ صدورها رمزاً ليوم اللغة الكردية،

اللغة الكردية.. هوية ووجود

للكرد، اللغة إثبات وجود، فالكرد الذين حُرموا طويلاً من الاعتراف السياسي في عدة دول، وجدوا في لغتهم ملاذاً يحفظ هويتهم من الذوبان، ولهذا السبب تعرّضت اللغة الكردية خلال القرن العشرين لسياسات قمع ومنع في أكثر من بلد، حيث مُنع التعليم بها، وحُظرت الكتب والصحف الكردية، بل حتى الأسماء والأغاني في بعض المراحل، ولكن حافظ الكرد على لغتهم عبر الأغاني الشعبية والحكايات الشفوية والشعر والتراث الفولكلوري، لتبقى اللغة سلاحاً ثقافياً في مواجهة محاولات الإلغاء، واليوم، يمثّل يوم اللغة الكردية مناسبة لتجديد التأكيد على أن بقاء اللغة يعني بقاء الشعب نفسه،

الشعر والأدب الكردي.. ذاكرة الأمة

وأثبتت اللغة الكردية عبر تاريخها الطويل عشرات الشعراء والأدباء الذين حملوا هموم شعبهم وكتبوا بلغتهم دفاعاً عن الثقافة والهوية، ومن أبرزهم «أحمد خاني ١٦٥٠ ـ ١٧٠٧» صاحب ملحمة «م وزين»، التي تُعد من أعظم الأعمال الأدبية الكردية والعالمية وتضاهي «روميو وجوليت» لشكسبير، وكذلك الشاعران الكبيران «ملاي جزيري ١٥٧٠ ـ ١٦٤٠»، و«فقي تيران ١٥٩٠ ـ ١٦٦٠»، اللذان أسهما في ترسيخ الشعر الكردي الكلاسيكي، فيما برزت في العصر الحديث أسماء الكردية دستورياً تمثّل ضمانة أساسية للشراكة الوطنية الحقيقية ولترسيخ مفهوم سوريا التعددية الديمقراطية، وفي ظل التحولات السياسية التي تشهدها سوريا، تبدو اللغة الكردية اليوم عنواناً لحقوق ثقافية وقومية لا يمكن تجاوزها، خاصة بعد التجربة التي عاشتها مناطق شمال وشرق سوريا خلال السنوات الماضية،

وختاماً، نستطيع القول، إن يوم «اللغة الكردية» ليس مناسبة احتفالية فحسب، بل يوماً لاستحضار تاريخ طويل من النضال الثقافي والتمسك بالهوية، فاللغة الكردية التي نجت من الحظر والتهميش والإنكار، ما تزال حيّة بفضل إرادة أبنائها، وبفضل الأدباء والشعراء والمثقفين الذين حوّلوها إلى وعاء للذاكرة والكرامة، وفي الخامس عشر من أيار، يستذكر الكرد صدور «هاوار» لا باعتبارها مجلة فقط، بل باعتبارها صرخة ثقافية أعلنت أن اللغة الكردية قادرة على الحياة والتجدد، ولهذا تبقى اللغة الكردية اليوم، كما كانت دائماً، لغة شعب يعشق الحرية ويكتب وجوده بالحروف التي قاومت النسيان،

اللغة الكردية وثورة روح آفا

ومع انطلاقة ثورة روح آفا من كوباني في ١٩ تموز عام ٢٠١٢، شهدت اللغة الكردية خَوْلاً تاريخياً بعد عقود من التهميش في سوريا، فقد أصبحت تُدرّس في المدارس والمعاهد والجامعات، وظهرت مؤسسات ثقافية وتعليمية تهتم بتطوير المناهج وإحياء الأدب والترجمة والنشر باللغة الكردية، فقد أعادت ثورة روج آفا الاعتبار للغة الأم «الكردية»، بوصفها حقاً طبيعياً وأساسياً لا مجرد مطلب ثقافي، وأصبح التعليم بها خطوة مهمة في بناء جيل جديد أكثر ارتباطاً بهويته وتاريخه، كما أسهمت الثورة في خلق نهضة أدبية وإعلامية كردية، حيث انتشرت الصحف والمجلات والبرامج التلفزيونية والمراكز الثقافية التي تعمل باللغة الكردية، بعد سنوات طويلة من المنع والإقصاء،

اللغة الكردية والتفاوض مع دمشق

وفي المرحلة الراهنة، تكتسب اللغة الكردية أهمية سياسية ووطنية متزايدة في أي حوار أو تفاوض بين الكرد والحكومة المؤقتة في دمشق، فالقضية اليوم لم تعد مرتبطة فقط بالاعتراف الثقافي، بل أصبحت جزءاً من النقاش حول شكل سوريا المستقبلية وحقوق شعوبها، فإن الاعتراف باللغة الكردية وتعليمها واستخدامها في المؤسسات والإعلام يُعد للكرد اعترافاً بوجودهم التاريخي كشعب أصيل في سوريا، وليس مجرد أقلية هامشية، لذلك، يرى كثير من المثقفين والسياسيين الكرد أن حماية اللغة الكردية دستورياً تمثّل ضمانة أساسية للشراكة الوطنية الحقيقية ولترسيخ مفهوم سوريا التعددية الديمقراطية، وفي ظل التحولات السياسية التي تشهدها سوريا، تبدو اللغة الكردية اليوم عنواناً لحقوق ثقافية وقومية لا يمكن تجاوزها، خاصة بعد التجربة التي عاشتها مناطق شمال وشرق سوريا خلال السنوات الماضية،

وختاماً، نستطيع القول، إن يوم «اللغة الكردية» ليس مناسبة احتفالية فحسب، بل يوماً لاستحضار تاريخ طويل من النضال الثقافي والتمسك بالهوية، فاللغة الكردية التي نجت من الحظر والتهميش والإنكار، ما تزال حيّة بفضل إرادة أبنائها، وبفضل الأدباء والشعراء والمثقفين الذين حوّلوها إلى وعاء للذاكرة والكرامة، وفي الخامس عشر من أيار، يستذكر الكرد صدور «هاوار» لا باعتبارها مجلة فقط، بل باعتبارها صرخة ثقافية أعلنت أن اللغة الكردية قادرة على الحياة والتجدد، ولهذا تبقى اللغة الكردية اليوم، كما كانت دائماً، لغة شعب يعشق الحرية ويكتب وجوده بالحروف التي قاومت النسيان،

الدين والحياة

الأمل بالله في زمن الأزمات

علي زاخراني

في الأزمنة الصعبة، حين تتكاثر الأزمات وتضيق الأحوال، يحتاج الإنسان إلى شيء يحفظ قلبه من الانهيار، ويمنحه القدرة على الاستمرار وسط التعب والخوف والقلق. ذلك الشيء هو الأمل بالله.

لقد أصبح كثير من الناس اليوم يعيشون تحت ضغط الأخبار المقلقة، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، والخوف من المستقبل، حتى بات اليأس يتسلل إلى بعض القلوب. وكأن الفرج بعيد المنال. لكن؛ المؤمن الحقيقي يعلم أن الدنيا لا تستقر على حال، وأن الشدة مهما عظمت فإن لها نهاية، وأن رحمة الله أكبر من كل أزمة.

إن أخطر ما قد يصيب الإنسان ليس الفقر ولا المرض ولا قلة الحيلة، بل أن يفقد ثقته بالله، وأن يموت الرجاء في قلبه. ولهذا نهى الله تعالى عن اليأس فقال: ﴿وَلَا تَيْأَسُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ ۖ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾.

ويقول سبحانه: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا. إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾.

وهذه الآية العظيمة تحمل رسالة طمأنينة لكل مهموم، فالله لم يقل: «بعد العسر يسرا». بل قال: «مع العسر يسرا». أي أن الفرج قد يولد في قلب الشدة نفسها، وأن الرحمة قد تختبئ أحيانا خلف الألم.

وقد عبّر الإمام الشافعي رحمه الله عن هذا المعنى بقوله:

لربَّ نازلةٍ يضيقُ بها الفتى ذرعًا
وعندَ اللهِ منها المخرجُ
ضاقت فلمّا استحكمت حلقاتُها
فُرجتْ وكنتُ أظنها لا تُفرجُ

وعندما نتأمل في حياة الأنبياء عليهم السلام، نجد أن الأمل بالله كان سرّ قوتهم وثباتهم، فسيدنا يعقوب عليه السلام فقد أبناءه، واشتد عليه الحزن حتى ابيضت عيناه، ومع ذلك لم يفقد ثقته بالله، بل قال: ﴿عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾. وسيدنا يونس عليه السلام، حين وجد نفسه في ظلمات البحر وبطن الحوت، لم يكن يملك قوة ولا سبباً، لكنه لجأ إلى الله قائلاً: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾. فجعل الله له من الضيق فرجاً ومن الظلمات نوراً ونجاة، وكذلك نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، حين اشتد عليه الأذى، وحاصره الخوف والجوع، لم يفقد الأمل بالله، بل كان يزرع الطمأنينة في قلوب أصحابه ويقول: «واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسرا».

إن الأزمات لا تدوم، ولو دامت لغيرنا ما وصلت إلينا، كم من إنسان ظن أن أبواب الحياة قد أغلقت في وجهه، ثم فتح الله له من حيث لا يحتسب، وكم من مريض ظن الناس أنه هالك فعافاه الله، وكم من مهموم نام باكياً ثم استيقظ على فرج لم يكن يتوقعه، لكن؛ المشكلة أن بعض الناس حين تطول الأزمة ينسى قدرة الله، فيتعلق بالخوف أكثر من تعلقه بالله، وينشر اليأس والإحباط بين الناس، مع أن المؤمن الحقيقي يجب أن يكون مصدر طمأنينة وأمل ورحمة.

إننا اليوم بحاجة إلى نشر ثقافة الرجاء بدل ثقافة الخوف، وبحاجة إلى تربية أبنائنا على الثقة بالله لا على التشاؤم، وبحاجة إلى أن تكون بيوتنا عامرة بالذكر والدعاء والكلمة الطيبة.

ومن أعظم أسباب الفرج: «الدعاء، والاستغفار، والصبر، وحسن الظن بالله». ففي الحديث القدسي يقول الله تعالى: «أنا عند ظن عبدي بي». فكلما أحسن الإنسان ظنه بربه، وعلّق قلبه بالله، شعر بقوة داخلية تمنحه القدرة على مواجهة الحياة مهما اشتدت الصعوبات.

إن المؤمن قد يتعب، لكنه لا ينكسر، وقد يحزن، لكنه لا ييأس، لأن معه ربا كريما إذا أراد شيئا قال له: «كن فيكون».

فلنكن الأمل بالله نوراً في قلوبنا، ولنجعل كلماتنا مصدر طمأنينة للناس لا سبباً في زيادة خوفهم، ولنتذكر دائماً أن بعد الليل فجراً، وأن بعد الضيق فرجاً، وأن رحمة الله أوسع من كل ما نمر به من أزمات.

جنكيز جاندار: توفير الظروف القانونية المناسبة مفتاح نجاح عملية السلام

روناهي/ باقي حمزة ـ أكد عضو حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، النائب بالبرلمان التركي عن آمد، جنكيز جاندار، إن مفتاح نجاح عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، يتعلق بالوضع القانوني وتوفير الظروف المناسبة، وأشار إلى أن نجاح العملية يتوقف على ضرورة اتخاذ وضع القائد عبد الله أوجلان، على رأس الأولويات، ورفع سياسة الإبادة والتعذيب عنه، من أجل سير العملية بشكلٍ سليم.

القضية الكردية تمرُّ بمرحلةٍ حاسمة

حول مسار عملية السلام في تركيا، وباكور كردستان، وما يستوجب القيام به، لتحقيق النجاح المطلوب، صرح عضو حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، والبرلماني عن آمد، "جنكيز جاندار" وقالَ: إن "مسار القضية الكردية في تركيا يمرُّ بمرحلةٍ حاسمة، وما يؤكد ذلك، تصريحات دولت بهجلي قبل أيام قليلة، وللسير في الطريق الصحيح، على تركيا العمل لحل وضع القائد عبد الله أوجلان، عبر وضع ترتيبات قانونية شاملة، ورفع سياسة الإبادة والتعذيب عنه".

وأوضحَ: "بينما ينتظر الرأي العام الخطوات القانونية من الدولة التركية، في إطار عملية السلام والمجتمع الديمقراطي الجارية، أصدرت قيادة "حركة الحرية"، بياناً بشأن تحديد الوضع واتخاذ الإجراءات القانونية، وفي خطابه الأخير أكد رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، على ضرورة عدم تجاهل وضع القائد عبد الله أوجلان؛ لأن هذا الموضوع يجب معالجته بما يتماشى مع مصالح الجمهورية التركية، وإنهاء العنف والحرب، واقترح إنشاء "مكتب تنسيق عملية السلام والتسييس"، لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه العملية".

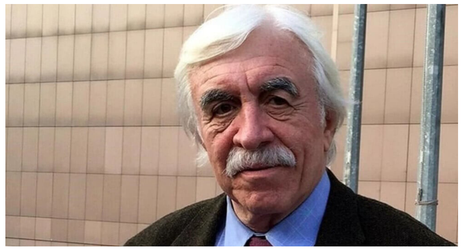

وأضاف: "على الرغم من المناقشات، والحديث الكثير عن عملية السلام، إلا إنه لم تُتخذ أي خطوات ملموسة حتى اليوم، وحتى الحق في الأمل لم يتم النقاش بشكلٍ جاد حوله، وهناك تناقض كبير بين الأقوالِ والممارسة الفعلية، لذا، يجب البدء في إعداد "قانون انتقالي" أو "مشروع قانون خاص"، يجب العمل عليه وإنهائه، قبل بدء عطلة البرلمان".

على البرلمان اتخاذ إجراءاته فوراً

وأشارَ: إن "دولت بهجلي، المعروف سابقاً بموقفه المتشدد ضد محاولاتِ حل القضية الكردية، واليوم باتخاذه موقفاً مختلفاً، دليل على إن حل القضية الكردية هام للغاية لإنهاء الصراع والحرب، وكان لدولت بهجلي دور في البدء بعملية السلام، وتقييمات القائد عبد الله أوجلان الإيجابية له تؤكد ذلك".

وفي تعليقه على حالات الجمود الأخيرة، قال "بعد خطاب بهجلي في الرابع من أيار الجاري، يمكننا أن نبقى متفائلين بإمكانية تجاوز حالة الجمود التي شهدناها خلال الشهور أو الشهرين الماضيين، فمشكلة حل القضية الكردية، تمتد جذورها لما يقارب مئة عام، لذا قد تعترضها بعض المطبات، والتحديات، بين الحين والآخر، التي تؤثر على سير العملية وتوجهها، وهذا أمر طبيعي".

وبخصوص، ما يجب عمله لإنجاح السلام، خُتمَ بقوله: "الحوار الجاد، والصبر والمثابرة والعزيمة، وتوفير القوانين ومستلزمات العملية، سيؤدي إلى نتائج إيجابيةٍ حتماً، وسيمهد الطريق أمام إنجاح عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، ومن هنا، الإجراءات القانونية يجب أن تتم بسرعة ودون تأخير، خاصةً إننا نقترب من منتصف شهر أيار، حيث تبدأ عطلة البرلمان، ولم يتبقَ لدينا الوقت، لذا، يجب وضع اللوائح القانونية، لاستمرار عملية السلام في مسارها الصحيح".

واختتم، عضو حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، والبرلماني عن آمد جنكيز جاندار: "الوقت يُدركنا، البرلمان يجب أن يتخذ الخطوة الأساسية، وحل مسألة القوانين بشكلٍ فوري وعاجل، ومن ثم مواصلة عمله بعد العطلة وفي فصل الصيف، وعليه اتخاذ إجراءاته قبل تاريخ ١٥ أيار الجاري".

لجان الدمج تناقش مشكلة «الحزام العربي» في الجزيرة

مركز الأخبار ـ كشفت مصادر مُطلعة لوكالة هاوار، إن لجان الدمج المشتركة المكلفة بمتابعة تنفيذ اتفاقية الـ ٢٩ من كانون الثاني، عقدت سلسلة لقاءات خُصصت لبحث ملفات حقوقية مرتبطة بإعادة الممتلكات، وردّ المظالم للكرد السوريين، وفي مقدمتها آثار مشروع ما يُعرف بـ"الحزام العربي" وسياسات "الإحصاء الاستثنائي" لعام ١٩٦٢.

وأضافت المصادر إن الاجتماعات ناقشت آليات إلغاء الآثار القانونية والإدارية، لمشروع "الحزام العربي"، الذي طُبّق في سبعينيات القرن الماضي على طول الشريط الحدودي مع تركيا.

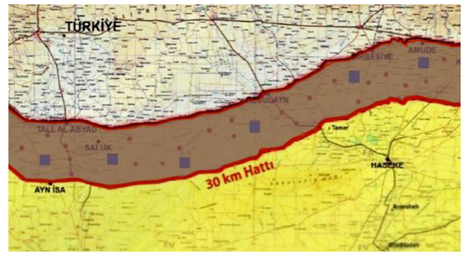

وبحسب المصادر؛ فإن الأطراف المشاركة شددت على أن ملف الحقوق والممتلكات، يجب أن يُعالَج ضمن إطار قانوني وإداري واضح، إلا أن النقاشات لم تُحسم حتى الآن، في مسألة الصيغة النهائية للجهة التي ستتلقى الطلبات، أو الآلية التي سيتم عبرها استلام توثيق الملكيات والضرر الواقع على المتضررين الكرد.

وتشير المعطيات إلى إن هذا التوجه يفتح عملياً باباً أمام المواطنين الكرد المتضررين، للتقدم بطلبات لاستعادة ممتلكاتهم أو توثيق حقوقهم القانونية، وفق المصادر.

ويُنظر إلى فتح باب تقديم الطلبات على أنه خطوة أولى نحو معالجة واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في ملف حقوق الكرد في سوريا، في وقت تتجه فيه الأنظار إلى نتائج الاجتماعات المقبلة التي يُنتظر أن تحدد شكل الآلية القانونية النهائية للتنفيذ، وإعادة الحقوق لأصحابها.

٢٦ منظمة تدعو للاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية في سوريا

مركز الأخبار ـ تعليقاً على الأحداث الأخيرة التي حدثت في القصر العدلي بالحسكة، دعت ٢٦ منظمةً سوريّةً، عبر بيان الحكومة السورية إلى الاعتراف باللغة الكردية وباقي اللغات في سوريا، بوصفها لغاتٍ رسمية.

وجاء في نص البيان: "تابع بقلقٍ كبير محاولات الحكومة المؤقتة في دمشقَ، تقييد استخدام اللغة الكردية في محافظة الحسكة، كما حدث في القصر العدلي وسط المدينة، حيث أصرّت الحكومة السورية على إزالة اللغة الكردية من اللوحة الرئيسية الخارجية للمبنى".

وأوضح البيان: إن "ما قامت به سلطات الحكومة المؤقتة في الحسكة، تصرف غير مبرر، أثار استهجاناً وغضباً في الشارع، ومخاوف حقيقية حول جدية التزام الحكومة المؤقتة، باحترام التعددية اللغوية، بعد الاكتفاء بلغة واحدة في تعريف مؤسسة رسمية داخل مدينة متنوعة القوميات والثقافات، يسكنها العرب والكرد والسريان وغيرهم".

ودعا البيان: "يجب الاعتراف الدستوري باللغة الكردية، كلغةٍ رسمية في البلاد، واعتمادها في الفضاء العام والتعليم والمعاملات الرسمية، مع التزام الدولة بكافة مؤسساتها بدعم وتعزيز استخدام اللغات المحلية في سوريا، وإصدار قوانين وتشريعات لهذا الغرض".

وطالب البيان: "على الحكومة المؤقتة، إصدار تعاميم فورية بضرورة احترام التنوع في سوريا، وتعزيز استخدام لغات شعوب ومكونات المنطقة، دون استثناءات، وعدم انتهاج أي سياسات إقصائية أو تمييزية محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان".

وأكد البيان: "يجب ضمان حق جميع الشعوب والمكونات السورية، في تعلم وتعليم لغاتها الأم وتثبيت ذلك دستورياً، وإدماج ذلك ضمن السياسات التعليمية والثقافية للدولة السورية".

واختتم البيان: "ندعو وننطالب بتجريم محاولات صهر وتذويب اللغات والثقافات المتعددة، في بوتقة لغوية واحدة، أو قومية واحدة، وإدراج مثل هذه الأفعال في خانة جرائم التمييز العنصري، واعتبار التنوع اللغوي والثقافي مصدر غنى وقوة لسوريا، كما يجب القيام بتعديلٍ الإعلان الدستوري، وتضمينه اعترافاً صريحاً بالتنوع الثقافي واللغوي في سوريا، وضمان إدراجه في الدستور السوري الدائم".

خلال ثلاثة أيام مقتل ١٨ شخصاً في سوريا

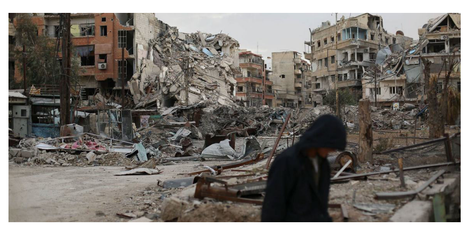

مركز الأخبار ـ وثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان، مقتل ١٨ شخصاً بينهم أربعة أطفال وامرأة في حوادثٍ دموية خلال ثلاثة أيام فقط، في حوادث أمنية ودموية متفرقة في سوريا.

وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، شهدت العديد من المناطق في سوريا، خلال ٧٢ ساعة، قتل ١٨ شخصاً في سابقةٍ خطيرة، ومن بين القتلى أربعة أطفال وامرأة.

وأشار المرصد، إلى إن "استمرار هذه الانتهاكات والجرائم، يعكس اتساع حالة الانفلات الأمني وتفشي السلاح غير المنضبط، في معظم المناطق السورية، في ظلّ غياب إجراءات رادعة للحد من تكرارها".

واختتم المرصد السوري لحقوق الإنسان: إن "الضحايا ارتقوا في حوادثٍ متنوعة، شملت الاستخدام العشوائي للسلاح في بعض المناطق، إضافةً إلى انفجارات ناجمة عن مخلّفات الحرب، فضلاً عن جرائم جنائية وحوادث إطلاق نار متفرقة، ما يزيد الأوضاع الأمنية في سوريا خطورةً".

الشهيدة مزكين.. أيقونة الفن والنضال في كردستان

قامشلو/ ملاك علي ـ في الذكرى السنوية السادسة والأربعين لاستشهاد الشهيدة مزكين "غربت آيدن"، تعود سيرتها من جديد إلى واجهة الذاكرة الكردية بوصفها واحدة من أبرز الشخصيات التي جمعت الفن والنضال في تاريخ الحركة الكردية المعاصرة، فمزكين لم تكن مجرد مغنية أو فنانة قدمت الأغاني الوطنية، بل كانت مشروعاً ثورياً وثقافياً حمل قضية شعبه إلى الساحات الأوروبية وجبال كردستان، واستطاعت عبر صوتها ومواقفها أن تتحول إلى رمز للنضال والهوية والحرية.

وُلدت "غربت آيدن" المعروفة باسم "مزكين" عام ١٩٦٢ في قرية بليدر التابعة لمدينة باطمان بباكور كردستان، ونشأت في بيئة كردية واجهت ظروفاً سياسية واجتماعية صعبة أثّرت في تكوين وعيها المبكر بالهوية والثقافة الكردية، ومنذ صغرها ارتبطت بالفن والفلكلور الشعبي، ما مهّد لظهور توجهها الفني لاحقاً.

في عام ١٩٨٠ انضمت إلى حركة التحرر الكردستانية، لتبدأ مرحلة جديدة جمعت فيها بين النضال السياسي والعمل الثقافي والفني، وفي أوائل الثمانينات انتقلت إلى أوروبا، حيث شاركت في تطوير الفن الثوري الكردي إلى جانب مجموعة من الفنانين والمناضلين، وأسهمت في تأسيس مشاريع فنية مثل فرقة "برخدان"، التي ركزت على الأغنية الثورية والدفاع عن الهوية الكردية.

شهادة حول مسيرة مزكين

الحديث عن فنانة كبيرة بحجم الفنانة والشهيدة مزكين، لا تسعه صفحات قليلة بل يحتاج لمجلدات وكتب، كتب عنها الكثير وكثر الحديث عن شخصيتها المتفردة وفنها الثوري ونضالها من أجل التعريف بالثقافة والفن الكرديين، ولعل الفنان المعروف "دليل ميرساز" يخبرنا الكثير في حديثه عنها: "إن الشهيدة مزكين صوت الحقيقة وشخصية حقيقية، وفنانة وميراث مجتمعها، وكل من يعمل على هذا الميراث يستطيع المشي على خطا الشهيدة مزكين".

وأوضح ميرساز إلى خطورة الفن غير الملتزم على خصوصية الفن الكردي: "العديد من الفنانين الفلكلوريين في باكور كردستان باتوا يقدمون أعمالاً متأثرة بالأسلوب الأوروبي أكثر من ارتباطها بالثقافة الكردية الأصيلة"، معتبراً أن هذا الأمر يساهم في طمس الهوية والثقافة الكردية، خاصة في ظل السياسات التي تعرضت لها أجزاء كردستان الأربعة عبر عقود من الزمن، مشيراً إلى أن الشهيدة مزكين لعبت دوراً بارزاً في الدفاع عن الثقافة الكردية خلال وجودها في أوروبا، ليس فقط من خلال الفن، وإنما أيضاً عبر انخراطها في العمل السياسي والعسكري، "كانت الشهيدة مزكين من أوائل النساء اللواتي شاركن منذ عام ١٩٨٢ في تأسيس الفن الثوري الكردي إلى جانب عدد من الفنانين والمناضلين، بينهم الشهيد صفقان، والشهيد دليل دوغان، والشهيد جيا، وآخرون".

دليل ميرساز أشار إلى الروح الجماعية والتكاتف من أجل حماية الفن الكردي ودوره في حماية الموروث الأصيل "هؤلاء الفنانون أسسوا لاحقاً فرقة "برخدان" الغنائية، التي تحولت واحدة من أبرز الفرق الفنية المرتبطة بالنضال الكردي، وساهمت في إيصال الأغنية الثورية إلى أوروبا وأجزاء كردستان الأربعة".

وبيّن ميرساز: "الأسلوب الفني الذي قدمته الشهيدة مزكين ورفاقها كان مختلفاً عن السائد آنذاك، إذ اعتمد على ربط الفن بالمجتمع والقضية السياسية"، موضحاً أن الفنان الحقيقي هو الشخص القادر على الشعور بآلام الناس ومعاناتهم، وليس مجرد مغنٍ يؤدي الأغاني بعيداً عن قضايا المجتمع: "الشهيدة مزكين جسدت هذه الفكرة عملياً، عندما عادت من أوروبا إلى جبال كردستان وانخرطت في ساحات القتال، لتثبت أن الفنان الذي يدعو إلى الثورة يجب أن يكون جزءاً منها".

ولفت دليل ميرساز إلى أن الشهيدة مزكين لعبت دوراً مهماً في كسر الذهنية الذكورية داخل المجتمع الكردي، خاصة في مرحلة كان يُنظر فيها إلى عمل المرأة في الفن أو الغناء على أنه أمر معيب أو مخالف للتقاليد الاجتماعية والدينية.

وأوضح، أن المجتمع كان يفرض قيوداً صارمة على المرأة ويمنعها من السفر أو المشاركة في الحياة العامة، إلا أن الشهيدة مزكين استطاعت أن تكسر هذه الصورة النمطية، وأن تقدم نموذجاً جديداً للمرأة الكردية القادرة على الغناء والنضال والمشاركة في المعارك: "إن تأثيرها لم يتوقف عند المجال الفني فقط، بل ألهم المئات من النساء للالتحاق بصفوف المقاتلات في جبال كردستان بعد استشهادها، خاصة من مختلف مناطق كردستان".

إرث في وثوري مستمر

"دليل ميرساز" أشار في حديثه إلى ناحية هامة وهي أن تأثير الشهيدة مزكين على الصعيد الفني والتنظيمي استمر حتى بعد استشهادها، حيث واصل العديد من الفنانين والمناضلين العمل في مجالات الغناء والتمثيل والسينما في جبال كردستان وسهولها، الأمر الذي ساهم في ظهور أعمال فنية وسينمائية مرتبطة بالثورة الكردية، من بينها فيلم "بيرتان"، إضافة إلى مؤسسات فنية وثقافية مثل "استوديو ولات"، الذي ما يزال يواصل نشاطه داخل كردستان وأوروبا، الشهيدة مزكين تحولت إلى رمز للفن المقاوم والمرأة المناضلة، وما يزال إرثها حاضراً في الأغنية الكردية وفي ذاكرة الأجيال التي واصلت السير على خطاها، هكذا يصف الفنان "مير ساز" استمرارية فن الشهيدة مزكين حضورها رغم رحيلها الجسدي: "في ذكرى استشهاد الشهيدة مزكين، لا يستحضر الكرد مجرد اسم فنانة رحلت، بل يستذكرون تجربة كاملة جمعت بين الفن والثورة، وبين الثقافة والنضال، فقد استطاعت مزكين أن تترك بصمة عميقة في تاريخ الفن الكردي الحديث، وأن تتحول إلى رمز للمرأة الحرة والفنانة المناضلة التي حملت صوت شعبها إلى العالم".

واختتم الفنان "ليل ميرساز" حديثه: "ومع استمرار حضور أغانيها وأفكارها في الساحة الثقافية الكردية، تبقى الشهيدة مزكين واحدة من أبرز الشخصيات التي جسدت معنى الفن المرتبط بالهوية والحرية، لتظل ذكراها حاضرة في وجدان المجتمع الكردي جيلاً بعد جيل".

لم يقتصر نشاط الشهيدة "مزكين" على الفن، بل عادت إلى جبال كردستان وانخرطت في العمل الميداني، لتجمع بين الفن والمقاومة بشكل عملي، واستمرت في مسيرتها حتى استشهادها في الحادي عشر من شهر أيار عام ١٩٩٢، لتترك إرثاً فنياً ونضالياً أصبح رمزاً للمرأة والفن الثوري في الذاكرة الكردية.

فيلم جديد لكومين روج آفا بصدد التحضير

مركز الأخبار ـ أنجز كومين فيلم روج آفا فيلماً جديداً بعنوان "Heval Kekê Min"، يتناول حياة عائلة خلال فترة سيطرة مرتزقة داعش على مدينة الطبقة، وبعد الانتهاء من إعداد الإعلان الترويجي والملصق الرسمي، من المقرر أن يشارك الفيلم في عدد من المهرجانات السينمائية.

الفيلم تم إنجازه خلال شتاء عام ٢٠٢٣، فيما تتواصل حالياً أعمال تجهيز الإعلان الترويجي والبوستر الخاص بالفيلم، ويستند الفيلم إلى قصة واقعية، إذ يروي معاناة عائلة كردية تعيش في إحدى قرى الطبقة، واجهت ظروفاً قاسية، ولا سيما خلال فترة سيطرة مرتزقة داعش على المدينة، حيث تعرضت للعديد من الانتهاكات والصعوبات، كما يتناول الفيلم قصة الابن الأكبر للعائلة الذي انضم إلى صفوف قوات الدفاع الشعبي واستشهد لاحقاً.

وبعد تحرير الطبقة من مرتزقة داعش، يصل مقاتلان من وحدات حماية الشعب (YPG) ووحدات حماية المرأة (YPJ) إلى منزل العائلة لإبلاغها باستشهاد ابنها، ويركّز الفيلم على معاناة العائلة خلال تلك المرحلة، وتأثير استشهاد ابنها على حياتها، سيناريو الفيلم كتبه أوندر تشاكار، فيما تولّى هاشم أيدمير إخراجه، وتبلغ مدة عرضه ١٠٠ دقيقة.

وحسب كومين فيلم روج آفا، فإن التحضيرات جارية حالياً لإقامة مهرجان سينمائي يُتوقع تنظيمه في تشرين الثاني المقبل، حيث من المنتظر عرض فيلم "Heval Kekê Min" ضمن فعالياته.

مجلس الشعب في سوريا بين التحديات والآمال

سوريا الجديدة تمر في لحظة سياسية مفصلية تتقاطع فيها الاستحقاقات الدستورية مع تعقيدات الواقع الميداني ليبرز ملف انعقاد أولى جلسات مجلس الشعب وتشكيله، وآليات اختيار أعضائه بوصفه اختباراً حقيقياً لجدية المرحلة الانتقالية وقدرتها على إنتاج مؤسسات فاعلة خصوصاً التشريعية منها، فالموعد الذي أعلنه رئيس الحكومة المؤقتة أحمد الشرع تحول عنواناً لصراع الزمن مع الوقائع، خاصة في ظل التأخر المرتبط بانتخابات محافظة الحسكة، التي تبدو اليوم العقدة الأكثر حساسية في مسار استكمال تشكيل المجلس.

حمزة حرب

المؤشرات الميدانية تبين أن الطريق نحو هذا الاستحقاق التشريعي والدستوري ليس معبداً كما كان مأمولاً فالحسكة، بتنوعها العرقي والديني والسياسي، ليست مجرد محافظة تكميلية في المشهد بل تمثل نموذجاً مصغراً للتحدي السوري الأكبر، وهو كيفية إنتاج تمثيل عادل دون تفجير تناقضات كامنة، وهو ما يشكل الكثير من الهواجس لدى قاطني هذه المحافظة، لكن؛ ومع اعتماد اللجان الفرعية في محافظة الحسكة بات عقد أولى جلسات المجلس قاب قوسين أو أدنى، وهو أول مجلس يتشكل بعد سقوط النظام، لذا: فالتحديات كبيرة بانتظاره بحسب ما يؤكد سياسيون.

تحديات وعوائق

مجلس الشعب وما يحمله من رمزية تشريعية كبيرة لأنه منصة للنقاش الوطني وصناعة القرار، الذي يصب في صالح الشعب السوري بمختلف مكوناته، حيث تلتقي مختلف الرؤى والتوجهات لصياغة مستقبل مشترك، وهو دور يتطلب بيئة سياسية تسمح بالتعددية والحوار بعيداً عن الإقصاء والتهميش.

فمن أبرز العوائق التي حالت دون عقد أولى جلسات المجلس بمحافظة الحسكة، ومثلوها فهنا تدرك السلطة في دمشق أن أي استعجال في إنجاز انتخابات الحسكة قد ينعكس سلباً على شرعية المجلس بأكمله وهو ما يفسر الحذر الذي تتعامل به اللجنة العليا للانتخابات.

فالمسألة لا تتعلق بإجراءات تقنية فحسب بل بتوازنات دقيقة تشمل القوى الكردية والسريانية والعشائر العربية إضافة إلى حضور الإدارة الذاتية، وقوات سوريا الديمقراطية التي لا يمكن تجاوز تأثيرها في المنطقة، فهذا التعقيد دفع بعض الباحثين إلى التحذير من مخاطر التسرع، معتبرين أن العملية الانتخابية في الحسكة تحمل أبعاداً سياسية تتجاوز حدود التمثيل المحلي.

فهي، في جوهرها رسالة إلى الداخل والخارج حول شكل سوريا المقبلة، ومدى قدرتها على استيعاب شعوبها المختلفة ضمن إطار وطني جامع، في المقابل تحاول اللجنة العليا للانتخابات طمأنة المجتمع، بالتأكيد أن العملية تسير وفق خطة مدروسة تبدأ بتشكيل الهيئات الناخبة مروراً بإعداد القوائم، وصولاً إلى اختيار ممثلي المحافظة.

وتشير التقديرات إلى أن هذه العملية قد تستغرق أسبوعين إلى ثلاثة، فيبدو أن السلطة التنفيذية تسعى إلى تحقيق توازن بين الحاجة إلى إطلاق المؤسسة التشريعية، وبين ضرورة ضمان حد أدنى من التوافق السياسي والمجتمعي، فمجلس الشعب في هذه المرحلة أداة لإعادة بناء الدولة وإعادة تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع.

غير أن الحسكة ليست التحدي الوحيد؛ فملف السويداء بطرح إشكالية مختلفة تتعلق بغياب إمكانية إجراء انتخابات في ظل استمرار التوترات السياسية، ورفض بعض القوى المحلية الانخراط في العملية، وهنا يبرز تعويض التمثيل بحصة الرئيس التي تشكل ثلث أعضاء المجلس كحل عملي لتجاوز الفراغ دون تعطيل المؤسسة بأكملها، لكن: هذا الخيار يثير جدلاً حول طبيعة التمثيل وبين عن حالة براغماتية سياسة تحاول التعامل مع واقع معقد، وهو ما ينتقده خبراء ومراقبون، فالحكومة تدرك أن اكتمال النصاب العددي للمجلس قد يكون كافياً لإطلاق عمله، حتى في ظل غياب بعض المناطق على أن تتم معالجة هذه الثغرات لاحقاً ضمن مسار سياسي أوسع، لكن سوريا اليوم لا تمر في وضع طبيعي فاستقطاب بعض الشخصيات من السويداء كشخصيات مقربة من الحكومة، ولا تحظى بجماهيرية فعلية، والزج بها في مجلس الشعب على أنها ممثلة للسويداء أمر غير شرعي وغير منطقي

أساسية في مشروع العدالة الانتقالية، الذي يشكل أحد أعمدة المرحلة الجديدة في سوريا؛ فالعدالة الانتقالية لا يمكن أن تتحقق دون إطار تشريعي يضمن الحقوق ويحدد المسؤوليات، وهو ما يضع على عاتق المجلس مهاماً تتجاوز الدور التقليدي للبرلمانات.

فمن خلال سن القوانين يستطيع المجلس أن يضع الأسس القانونية لحماية حقوق الإنسان، ومحاسبة المتورطين في الانتهاكات وتعويض الضحايا كما أن دوره الرقابي يمنحه القدرة على متابعة تنفيذ هذه القوانين وضمان عدم خرقها إلى مجرد نصوص بلا أثر علاوة على صلاحياته الواسعة، حتى في تغيير اسم الجمهورية واستخدام الصيغة المناسبة التي ترضي الأطراف السورية، لكن: تحقيق هذه الأهداف يتطلب مجلساً يتمتع بالشرعية والكفاءة في آن واحد، وهو ما يعيد النقاش إلى طبيعة العملية الانتخابية نفسها التي تعرضت لانتقادات واسعة بسبب اعتمادها على المجمعات الانتخابية بدلاً من الاقتراع المباشر إضافة إلى تعيين ثلث الأعضاء من رئيس المرحلة الانتقالية وبالتالي هو يمتلك الثلث المعطل في المجلس.

فهذا النظام وهذه الآلية خد تمثيل الإرادة الشعبية ومنح السلطة التنفيذية نفوذاً واسعاً داخل المؤسسة التشريعية، وفي المقابل تدافع الحكومة المؤقتة عن هذا النموذج باعتباره حلاً انتقالياً يراعي ظروف البلاد الاستثنائية من غياب الوثائق إلى تشتت السكان داخل وخارج الحدود بين نازح ومهجر ولاجئ؛

وبالرغم من هذا التحدي ضمن نظام محدود، يمكن للبرلمان أو مجلس الشعب أن يوسع هامش دوره عبر المبادرات التشريعية، وتفعيل أدوات الرقابة، وبناء تحالفات سياسية تعزز استقلاليته كما أن وجود شخصيات ذات كفاءة وخبرة داخل المجلس يمكن أن يسهم في رفع مستوى الأداء، خاصة في الملفات الحساسة مثل صياغة الدستور، التي تعد من أبرز مهام المرحلة المقبلة.

فالدستور الجديد لن يكون مجرد وثيقة قانونية، بل عقداً اجتماعياً يعيد تعريف هوية الدولة وطبيعة نظام الحكم فيها، وهنا مربط الفرس وهذا ما تحتاجه سوريا فرغم سقوط النظام السوري السابق؛ لا زالت هناك تحديات كبيرة جداً متعلقة بشكل الدولة واسمها وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، فالسلطة المؤقتة تتعامل بمركزية في قرارها وتصرفها وهذا ما أثار حفيظة السوريين حتى الآن.

غير أن التحديات لا تقتصر على الداخل، فالمجلس سيكون أيضاً واجهة سوريا أمام المجتمع الدولي، خاصة في ظل ارتباط العديد من الملفات مثل رفع العقوبات وإعادة الإعمار بمدى تقدم العملية السياسية وبالتالي فإن أداء المجلس قد يؤثر بشكل مباشر على موقع سوريا في الخارطة الإقليمية والدولية، ومن هنا يمكن فهم حرص السوريين على الإسراع في تشكيل المجلس لكن ليس كما تريده الدولة، كي يكون واجهة لتمرير قرارات تصب في صالحها كما كان يفعل النظام السابق، سيما وأن الحكومة المؤقتة تدرك أن وجود مؤسسة تشريعية فاعلة يعزز من شرعيتها، ويفتح الباب أمام حركات دبلوماسية واقتصادية كانت مؤجلة.

هواجس ومخاوف

مخاوف الإقصاء قائمة خاصة لدى شرائح واسعة من السوريين؛ فالكرد على سبيل المثال، يعبرون عن تحفظاتهم على العملية برمتها، معتبرين أنها لا تعكس شراكة حقيقية في إدارة البلاد ولا تستند إلى عقد اجتماعي ينظم العملية السياسية برمتها ويعطي حقوق متساوية لكل مكونات الشعب السوري كما أن السويداء تشهد حالة من العزوف، تعكس أزمة ثقة أعمق،

هذه المخاوف تضع المجلس أمام اختبار مزدوج أولاً إثبات قدرته على تمثيل جميع السوريين، وفي الوقت نفسه بناء ثقة تدريجية مع القوى المتحفظة وهو مسار طويل يتطلب أكثر من مجرد انتخابات بل سياسات شاملة تعالج جذور الانقسام، كما أن الحياة السياسية والحزبية يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في ذلك وهو ما لم تقدم الحكومة المؤقتة أي تسهيلات بخصوصه حتى الآن فالحياة السياسية في البلاد شبه معدومة إلى الآن.

ورغم كل هذه التحديات يبقى انعقاد مجلس الشعب خطوة لا يمكن التقليل من أهميتها، لكن بمعايير وطنية واستقلالية تامة عن هيمنة السلطة التنفيذية فهي تمثل بداية استعادة الحياة السياسية، وعودة المؤسسات إلى أداء دورها، بعد سنوات من الفراغ والاضطراب،

فيكاد السوريون يجمعون على أن لا يكون هذا المجلس مثالياً وقد يواجه صعوبات في بداياته، لكنه يشكل فرصة لإعادة بناء الدولة من الداخل عبر مسار تدريجي يتراكم فيه الإنجاز مهما كان محدوداً ومن خلاله وخت قبته تبدأ مرحلة جديدة من النضال السياسي الذي من الممكن ان تصل به الشعوب والمكونات حقوقها،

فنجاح هذا المسار لا يعتمد فقط على القرارات الرسمية، بل أيضاً على تفاعل المجتمع معه؛ فالمؤسسات لا تكتسب شرعيتها من النصوص وحدها بل من قدرتها على الاستجابة لتطلعات الأهالي وتحقيق نتائج ملموسة في حياتهم اليومية، لذلك: فإن التحدي الحقيقي أمام مجلس الشعب المقبل ليس فقط في انعقاد جلسته الأولى بل في ما سيأتي بعدها ومدى تحويل ذلك إلى نقطة انطلاق نحو استقرار دائم، وألا يكون أسير التوازنات المؤقتة فسوريا تقف اليوم أمام مفترق طرق، حيث تتداخل الفرص مع المخاطر، ويصبح كل قرار جزءاً من معادلة أكبر ترسم ملامح المستقبل.

مجلس الشعب وتحقيق العدالة الانتقالية

ورغم العقبات التي تطفو على السطح، تبرز أهمية مجلس الشعب ركيزة

غريب حسو: الاندماج الديمقراطي شراكة حقيقية ومناقشاتنا حول تثبيت حقوق الكرد والاعتراف بتنوع السوريين في الدستور السوري مستمرة

قامشلو/ رفيق إبراهيم ـ أوضح الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي، غريب حسو، أن على الحكومة السورية المؤقتة الاعتراف الرسمي باللغة الكردية، وتثبيت حقوق الكرد في الدستور، ومن واجبها الاعتراف بالتنوع السوري، والحفاظ على حقوق المواطنة الحقيقية للسوريين، وأكد، بأنهم يدعمون تطبيق بنود اتفاقية التاسع والعشرين من كانون الثاني الماضي، ولكن ليس على حساب حقوق الشعب الكردي، وأكد، أن الكرد لم يكونوا مشكلة يوماً، بل كانوا دائما أساس المبادرات والحلول، وأشار، إلى أن وحدة الصف الكردي أساس الحصول على حقوقهم المشروعة.

في التاسع والعشرين من كانون الثاني من العام الجاري، وقع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، ورئيس الحكومة المؤقتة السورية، أحمد الشرع، اتفاقية نصت بنودها على وقف إطلاق النار بشكل نهائي، وبدء عملية إعادة تموضع القوى العسكرية، وقوى الأمن الداخلي، في منطقة الجزيرة وكوباني، إلى جانب دمج مؤسسات الإدارة الذاتية وتثبيت العاملين، كما يتضمن ضمان عودة المهجرين، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، في إطار مساعٍ لتوحيد الأراضي وتعزيز الاستقرار، والتوصل للحلول التي ترضي الأطراف كلها،

ومنذ الإعلان عن الاتفاقية، تصدّر الحدث المشهد في سوريا والشرق الأوسط، والعالم، وكانت الردود إيجابية، فقد توصل الطرفان للعديد من النقاط الجوهرية المتعلقة بمستقبل روج آفا، والكرد، وسوريا بشكل عام، وحسب تأكيدات المسؤولين من الجانبين، الاتفاقية تسير في الاتجاه الصحيح، إلا إن عدداً من البنود المتفق عليها لم تُنجز بعد، وعلى رأسها ملف الأسرى والمعتقلين، والشهداء، وتنظيم الألوية العسكرية، بالإضافة إلى نقاط أخرى مهمة تتعلق بحل القضية الكردية، والاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية، وضرورة دعوة الوفد الكردي المشترك؛ للحوار حول هذه القضايا،

الدمج الديمقراطي أساس نجاح الاتفاقية

في السياق، التقت صحيفتنا الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي، "غريب حسو"؛ "كما نعلم جميعاً أنه تم توقيع اتفاقية في ٢٩ كانون الثاني الماضي، بين القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، ورئيس الحكومة المؤقتة في سوريا، أحمد الشرع، الاتفاقية نعتبرها جديدة، وليس لها علاقة باتفاقية العاشر من آذار، التي وقعت قبلها، لأنها لم تطبق على أرض الواقع، حيث زادت الهجمات والانتهاكات، والحكومة المؤقتة تهربت من تطبيق بنودها، لذلك؛ كان هناك حاجة لاتفاق جديد، يتم على أساسها مسألة الدمج، وهذه مسألة جديدة تحدث في سوريا وحتى المنطقة، ونحن نأمل أن تتم عملية الدمج الديمقراطي، وتصبح نموذجا للحل والتصالح والتكيف بين الشعوب، تتحقق فيها المساواة والعدالة"،

ولفت: "مسألة الدمج الديمقراطي تعتمد على وجود دولة ديمقراطية، تحافظ على حقوق شعوبها دون تهميش وإقصاء أحد، وهو أساس توقيع الاتفاقية، لكن الحكومة المؤقتة، تتقرب من الاتفاق بمفهوم، ونحن ننظر إليها بمفهوم آخر، مقاربات الحكومة المؤقتة حول الدمج، مقاربة مركزية، تسعى من خلالها اللعب على الوقت، وتحاول عبرها السيطرة على الجغرافيا السورية، دون تحقيق تطلعات السوريين، والحفاظ على حقوقهم، لكن، بمفهومنا الدمج الديمقراطي يعني، الحياة المشتركة، والمصير المشترك، والشراكة الحقيقية، في بناء سوريا الجديدة، دولة القانون والعدالة، وعلى هذا الأساس نخطو خطوات جادة للتوصل للدمج الديمقراطي"،

وأردف: "أما من ناحية الفكر، لا تتطابق رؤانا، السلطة في دمشق اليوم، لديها فكر إسلامي متشدد، راديكالي وقومي في الحين نفسه، أما نحن الأساس الذي نعتمد عليه هو الفكر الديمقراطي، الذي يمتاز بالأخلاق، والقرب من المجتمع وقضاياه، على أسس تحقيق العدالة للجميع، وهذا اختلاف جوهري، ورغم ذلك، فإن توقيع اتفاق، بين هذين الفكرين المختلفين خطوة بالاتجاه الصحيح، رغم وجود تحديات وصعوبات كثيرة، وهذا أمر طبيعي، نظرا لخلاف الفكر والتوجه، ونحن نسعى بكل السبل، لنجاح تطبيق بنود الاتفاقية، وتتم عملية الدمج بكل سلاسة، وحققت عملية الدمج التقدم في العديد من المجالات، كالعسكرية، والأمنية، وغيرها، وهذا لا يعني أننا حققنا كل شيء، وهناك الكثير من النقاط الخلافية حتى الآن، في مسألة كيفية الدمج، والتطبيق الشامل لعملية الاندماج الديمقراطي، وعلى هذا الأساس يجب كتابة دستور جديد، يحفظ حقوق السوريين في دولة ديمقراطية"،

التصريحات أمر والواقع أمر آخر

وحول المقاربة لمنظور اتفاقية ٢٩ كانون الثاني الماضي، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الكرد؛ "نحن في حزب الاتحاد الديمقراطي، لن نقف موقف المتفرج حيال ما تقوم به الحكومة المؤقتة، حول مقارباتها لمنظور اتفاقية التاسع والعشرين من كانون الثاني الماضي، ودعمنا تطبيق بنود الاتفاق، وجهود الإدارة الذاتية، ونسعى للتوصل للحلول للمشاكل العالقة، ولكن، نحن لدينا وفد كردي مشترك مهمته الحوار مع الحكومة المؤقتة، وحتى اليوم لم تدع دمشق، أعضاء هذا الوفد، للحوار حول القضية الكردية وسبل حلها، رغم أنهم في لقاءاتهم وتصريحاتهم يتحدثون عن الأخوة والسلام، وهذا الأمر غير مقبول"،

وتابع؛ "نحن في الأحزاب الكردية، شكلنا وفداً خاصاً منذ أكثر من عام، مهمته وضع حقوق الشعب الكرد على الطاولة، ولكن، الحكومة المؤقتة، تتهرب من دعوة الوفد كل مرة، ويبدو أنها لا تريد النقاش حول حقوق الشعب الكردي، فكيف بها اليوم تقبل كتابة اللغة الكردية على اللوحات، والاعتراف بها كلغة رسمية، والاعتراف بالكرد كشعب أصيل في سوريا"،

وأوضح؛ "نحن في حزب الاتحاد الديمقراطي اجتمعنا مع الوفد الكردي المشترك، ومع الأحزاب والقوى السياسية الكردية في روج آفا، والاجتماعات لا تزال مستمرة، حول ضرورة دعوة الوفد إلى دمشق، وفي أقرب فرصة ممكنة، والنقاش حول كيفية تثبيت حقوق الكرد في الدستور السوري الجديد، والكرد لم يكونوا يوما مشكلة، بل كانوا دوماً أساس الحلول"،

وبين؛ "نؤكد أن وحدة الكرد، أساس الحفاظ على المكاسب التي خققت بدماء الآلاف من الشهداء، وحققنا وحدتنا في روج آفا، ونحن جاهزون للذهاب إلى دمشق، ولكن يبدو الحكومة المؤقتة، تحاول التنصل من لقاء الوفد الكردي المشترك، وأيضاً، تحاول تشتيت الرؤية الكردية المشتركة، حول حقوق الكرد في سوريا، والشعب الكردي يدرك، أن هذه المخططات لن تنطلي عليهم، لذلك، نحن مصرون على المطالبة بحقوقنا المشروعة في سوريا ديمقراطية، كما أننا نطالب بحقوق السوريين، وتحقيق المساواة والعدالة للجميع، وعلى الحكومة المؤقتة، الاعتراف بالتنوع السوري، والحفاظ على حقوق المواطنة الحقيقية للسوريين جميعاً"،

اتباع سياسات النظام البعثي السابق

وبخصوص، تعامل الحكومة السورية مع الكرد، والسوريين عامةً؛ "مع الأسف، تتبع الحكومة المؤقتة بحقنا السياسات، التي كانت يتبعها النظام البعثي السابق، من إنكار الحقوق، واللغة، والثقافة، والتاريخ، والوجود الكردي، وكأن النظام لم يتغير، الحكومة المؤقتة تحاول السيطرة على روج آفا، وخيراتها، ولا تعترف بالتعددية وحقوق الآخرين، في إدارة نفسها بنفسها، وتحاول التحكم في ثروات المنطقة، وإدارتها بما يخدم مصالحها الضيقة، ولم تفكر حتى الآن بأن شعوب المنطقة يجب أن يكون لها حصة في تلك الثروات، ويجب توزيعها بشكل عادل"،

واستطرد؛ "أما المسألة الهامة الأخرى، والتي يجب أن ننتهي، هي مشكلة الأسرى والمفقودين لدى الحكومة المؤقتة، ولطالما هناك اتفاق كان من الواجب إطلاق سراح الأسرى، وتسليم جثامين الشهداء دون شروط، ومرقلة الحكومة المؤقتة لهذا الملف له غايات سياسية، في محاولة للضغط على الإدارة الذاتية، لتقديم ما أمكن من تنازلات، وكل ذلك يأتي نتيجة الذهنية التي تفكر بها، والاعتماد على السياسات التي كانت يتخذها نظام البعث السابق"،

وأضاف؛ "السياسات التي تتبعها الحكومة المؤقتة في مناطقنا اليوم، سياسات إقصائية خطيرة، فمسألة تعيين قضاة عملوا مع النظام السابق في الدوائر القضائية، محاولة لفرض السياسات نفسها التي اتخذها نظام البعث في المنطقة، الإدارة الذاتية كانت تعترف بالتعدد ووجود ثلاث لغات، تؤكد ذلك، أما اليوم، الخطوات التي تقدم عليها الحكومة المؤقتة، حول اللغة الكردية، وممارساتها لإزالة اللغة الكردية، من اللوحات التعريفية، وهي خطوة باتجاه رفض وجود اللغة الكردية، والاعتراف بها كلغة رسمية، فكيف يتم قبول العديد من اللغات الأخرى ويرفضون الاعتراف باللغة الكردية، والشعب الكردي شعب أصيل وله تاريخ عريق في المنطقة"،

وأكمل؛ "عدم القبول باللغة الكردية، لغة رسمية، من الأسباب الأساسية، التي تقف عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات، ونحن نعيش على هذه الأرض منذ فجر التاريخ، وأعدادنا في سوريا يتجاوز الأرقام التي يتحدثون عنها، ومناطقنا معروفة، وأن جرى إحصاء مستقل وحقيقي حول عدد الكرد في سوريا، قد يتجاوز عدد العرب، والواقع يؤكد ذلك، فالكرد متواجدون في معظم المحافظات السورية، وبأعداد كبيرة، وخاصة في العاصمة دمشق، إذاً، لماذا تتعامل الحكومة المؤقتة مع اللغة الكردية، بهذه الطريقة الإقصائية، إن دل هذا الشيء إنما يدل على عدم جاهزيتها، للتغيير، والنقاش حول القضايا المصيرية"،

رفض إشراك النساء بمستقبل سوريا

وفي سياق، مقاربات الحكومة المؤقتة في التعامل مع قضايا المرأة؛ "هناك مسائل هامة أخرى، مقاربات الحكومة المؤقتة حولها سلبية، منها قضية حقوق المرأة في سوريا، خاصة أنها ناضلت وضحت بفلذات أكبادها، وشاركت في الفعاليات منذ بداية الأزمة السورية، وكان لها دور بارز في المراحل كلها، ومع ذلك الحكومة المؤقتة، ترفض إشراك النساء في بناء سوريا الجديدة، وخاصة المرأة الكردية، التي أثبتت "علو كعبها"، في كل المهام التي أوكلت إليها، من عسكرية، وسياسية، ومجتمعية، فاحتلت وحدات حماية المرأة، مكاناً بارزاً في الوقوف أمام الإرهاب وحاربت بجسارة، وحققت مكاسب كبيرة"،

وزاد؛ "اليوم الحكومة المؤقتة، تحاول إبعاد النساء، من المشاركة في بناء البلاد، وترى أن المساواة بين الرجل والمرأة، وهم لا يمكن تحقيقه، وهذا يعود إلى فكرها الراديكالي، الذي لا يقبل حقوق المرأة في العيش بحرية وكرامة، ومن لا يعترف بحق المرأة، لا يمكنه الاعتراف بحقوق الشعوب والمكونات وتحقيق الحلول المستدامة"،

واختتم، الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي، غريب حسو؛ "اليوم على الحكومة المؤقتة، الاعتراف بحقوق الشعب الكردي المشروعة، ليس بالكلام فقط، بل يجب تثبيته في الدستور، وما لم يتم الاعتراف بالشعب الكردي وحقوقه، لا يمكن التوصل للحلول المستدامة في سوريا، والمنطقة، وستتجه الأوضاع إلى مزيد من التعقيد في المشهد، وقد تؤدي إلى صراعات طويلة لا تحمد عواقبها، وللوقوف أمام تلك العواقب، على الحكومة المؤقتة، الاعتراف العلني بحقوق الشعب الكردي، وتطبيقها عمليا على أرض الواقع، وبغير ذلك لا يمكن تحقيق الاستقرار والأمان في سوريا"،

اللغة الكردية.. سؤال البقاء في زمن العولمة والصمت

ريبين شيخو

هل تخيلت يوماً أن تكون لغتك الأم جريمة تُرتكب في الخفاء؟ أن تتعلم منذ نعومة أظفارك إن صوت أمك في البيت لا يصلح للشارع ولا للمدرسة ولا للتاريخ! هذه ليست فرضية أدبية، بل تختزل قرناً كاملاً من حياة اللغة الكردية، التي تُعدّ اليوم واحدة من أكثر لغات العالم حَديّاً للنسيان. ليس لقلة متحدثيها ـ فهم يتجاوزون أربعين مليوناً ـ بل لأنها ظلت لعقودٍ طويلة محرومة من أبسط حقوقها: أن تُرى مسموعةً ومكتوبةً بحرية. فكيف يمكن للغة أن تنجو حين يُحكم عليها بالإعدام مرات متكررة، ثم تنهض من رمادها في كلّ مرة؟ هذا المقال يستعرض مسيرة اللغة الكردية من المراحل التي مرت بها إلى معاركها الراهنة، طارحاً أسئلة جوهرية عن الهوية، القمع، والنهوض الحضاري. ومتوقفاً عند الطرق الممكنة لحمايتها في عصر تتسارع فيه وتيرة الموت اللغوي.

لم تكن رحلة الكردية خطاً مستقيماً نحو الازدهار، بل تأرجحت بين بزوغ تارةً وانكسار تارات تبعاً للخرائط السياسية. يمكن تقسيم مسارها إلى أربع مراحل كبرى:

أ ـ مرحلة التبلور والنضج المبكر (حتى القرن التاسع عشر): في هذه الحقبة كانت الكردية لغة التخاطب والإبداع الشفوي أساساً. لكنها أنتجت أيضاً نصوصاً أدبية في الإمارات الكردية شبه المستقلة (إمارة بابان، سوران، هكاري...)، ظهرت نماذجاً مكتوبة بالخط العربي ـ الفارسي. وبدأت تتشكل هوية أدبية واعية، لكن غياب الوحدة السياسية حال دون توحيد معياري للكتابة.

سؤال للتأمل: هل كانت اللامركزية السياسية القديمة سبباً في غنى التنوع اللهجي أم عائقاً دون نهضة لغوية موحدة؟

ب ـ مرحلة الصحوة القومية والوعي المعياري (بدايات القرن العشرين): مع صعود القوميات في الشرق الأوسط، شهدت الكردية حراكاً فكرياً غير مسبوق، في إسطنبول أصدر الكرد مجلات مثل «كردستان»، وفي سوريا أسس جلادت بدرخان مجلة «هاوار» التي أعلنت ميلاد الكتابة الكرمانجية بالحرف اللاتيني. واشترك مع مثقفي السليمانية في النهوض باللهجة السورانية. كان السؤال الجوري آنذاك: أي حرف نختار؟ لاتيني أم عربي؟ وسؤال المسألة الكردية بأبعادها السياسية والثقافية بدأ يشقّ طريقه.

ج ـ مرحلة الإبادة اللغوية المنظمة (منتصف القرن العشرين ـ تسعينياته): هنا تحولت اللغة إلى جبهة قتال رمزية ودموية. سنتوقف عندها بالتفصيل في المحور التالي. لكنها المرحلة التي جرى فيها حظر التحدث والكتابة والتعليم بالكردية في تركيا وسوريا وإيران. بينما تلاعب العراق بالاعتراف بها وفق مقتضيات السياسة. سؤال مؤرق: كيف تشعر أمة حين تستمع إلى إذاعات سرية بلغتها الأم، لأن امتلاك جهاز راديو يُدينه بالكردية قد يعني الاعتقال؟

د ـ مرحلة الانفراج الهش والثورة الرقمية (ما بعد ١٩٩١ و٢٠٠٣ وحتى اليوم): بعد حرب الخليج الثانية، حصل إقليم كردستان العراق على فرصة ذهبية لجعل الكردية لغةً رسمية فعلياً. فظهرت جامعة صلاح الدين. وبرزت المؤسسات التعليمية الكردية، ومع الربيع العربي، انفرطت جزئياً عُرى المنع في سوريا (روج آفا) وتركيا (الانفتاح المحدود على تدريسها اختيارياً ثم العودة إلى التضييق). لكن التحدي الأعمق الآن صار: ماذا بعد رفع الحظر الرسمي؟ كيف نحول الحق اللغوي إلى نهضةٍ لغوية حقيقية؟

حين يصبح محو اللغة مشروع دولة من «تشويه.. طمس.. إنكار»

لا يمكن فهم جرأة اللغة الكردية في البقاء دون استيعاب بشاعة ما تعرضت له. إنها قصة من أقسى قصص «الإبادة اللغوية الثقافية» في التاريخ الحديث، لم تكن السياسات مجرد منع. بل كانت إعادة تشكيل للوعي. فلو نظرنا في أطراف كردستان الأربعة سنرى ما يلي:

ـ في تركيا: بعد تأسيس الجمهورية، جرى إنكار الوجود الكردي نفسه عبر مقولة «أتراك الجبال» الذين نسوا لغتهم، صدرت قوانين تُجرّم التحدث بالكردية في الأماكن العامة. وحتى إطلاق الأسماء الكردية على المواليد كان ممنوعاً بحجة إنها لا تتوافق مع الأبجدية التركية. سُمح في فترات لاحقة بـ«اللهجة لا نعرفها» لكن ليس كلغةٍ مستقلة. وهنا نقول بأن جُريد إنسان من اسمه ومن منظومته الصوتية الأم تمزيقاً لأعمق خيوط ذاكرته؟ كم جيلاً من الكرد أُجبر على أن يسخر من لكنة جدته كي ينجو اجتماعياً؟

ـ في سوريا: جرى التعامل مع الكردية بوصفها تهديداً للوحدة العربية، مُنع التدريس والتأليف والنشر كما مُنع العمال والأطباء من التحدث بها في المؤسسات العامة، عُمد إلى حملات تعريب استبطاني على ورق. التعليم والإدارة والإعلام الرسمي محتكر بالفارسية بالكامل. الكردية محاصرة في البيت والفلكلور مع تضييقات أمنية متكررة على النشاطات الثقافية.

ـ في العراق: تأرجح الحال بين القمع المرير صعود القوميات في الشرق الأوسط. وبين الاعتراف المشروط. ففي عهد البعث، جرى تتويج الكردية كلغة رسمية وحيدة، مع حملات تعريب اجتحت كركوك وخانقين في مسعى نحو الهوية، وبعد ٢٠٠٣، وبينما منح الدستور الاتحادي الكردية صفة اللغة الرسمية الثانية، تبقى هذه الرسمية معلقة في المحافظات المتنازع عليها وفي دوائر الحكومة المركزية.

اليوم، تواجه اللغة الكردية حرباً على جبهات متعددة، بعضها خفي وأكثر فتكاً لأنه ينخر من الداخل:

ـ غياب المعيار الموحّد: هل يمكن أن تصبح الكردية لغةً إدارية وعلمية دون صيغة جامعة؟ هذا الانقسام بين الكرمانجية اللاتينية والسورانية ذات الخط العربي ـ الكردي (السوراني) يخلق شبه قطيعة في الإنتاج الفكري، إلى أي مدى يمكن أن يقرأ كردي من ماردين رواية لكاتب من السليمانية بسهولة دون ترجمة؟ وهل لنا أن ننحسر على طاقة أدباء يكتبون في جزر منعزلة؟

ـ الابتزاز الرقمي والفجوة التقنية: هل تعلم أن إدراج الكردية في الحواسيب والهواتف الذكية جاء متأخراً جداً؟ لا يزال «التصحيح اللغائي» ومحركات البحث والتعرف الصوتي بالكردية متخلفاً عن ركب الإنجليزية والعربية. حين يكتب الشباب الكردي على وسائل التواصل بالعربية أو التركية أو الفارسية لأن لوحة المفاتيح الكردية غير مريحة أو لأن الخط غير واضح. فهم ـ دون وعي ـ يُصوّتون للموت الرقمي للغتهم.

ـ الوجه الرقمي للأزمة: قد يكون من المفيد هنا أن نلمس حجم الفجوة بالأرقام لا بالانطباعات فقط. في إحصاءات غير رسمية لمحتوى ويكيبيديا، لا تتجاوز مقالات الموسوعة بالكردية (بلهجتيها) ٠,٠٣٪ من إجمالي مقالات الموسوعة العالمية، على متجر تطبيقات واحد. بالكاد يوجد ١٢ تطبيقاً لتعليم الكردية للأطفال. مقابل آلاف للإنجليزية، بلغة الاقتصاد الرقمي: كم واحداً من كل عشرة شبان كرد يضبط هاتفه على الواجهة الكردية؟ الإجابة المحزنة رقم ضئيل. ليس لعجز تقني. بل لأن التعود على الواجهة الأجنبية أصبح قدراً.

ـ غزو المفردات: حين يُترجم اللسان ولا يُبدع: بعيداً عن سياسات المنع الرسمية. تواجه الكردية اختراقاً صامتاً لا يقل خطورة. وهو تدفق المفردات الأجنبية الذي يحوّل المتحدثين بها إلى مجرد مستقبلين سلبيين للغات أخرى. لا منتجين لمصطلحاتهم الخاصة. في لقاء يومي عادي. قد تسمع شاباً كردياً يبني جملة كردية ويُقحم فيها أفعالاً عربية مثل «يحتاج» و«يقرر» أو يستعين بمصطلحات إنجليزية تقنية كـ«download» و«update». في توليفة هجينة تكشف عن فجوة عميقة: اللغة الأم لم تعد تكفي للتعبير عن تفاصيل الحياة المعاصرة. هذه الظاهرة. المسماة «استعارة الضرورة» حيناً و«الاستعارة الكسولة» أحياناً. تطرح سؤالاً وجودياً: هل هذا تطور حيوي طبيعي يحدث في كل اللغات. أم هو مسار انتحاري حين تفقد اللغة قدرتها على توليد المصطلحات من جذورها الداخلية؟ الفارق يكمن في الاتجاه. فاللغات القوية تستعير ثم تُكيّب الكلمة الدخيلة جنسيتها الصوتية والصرفية. فتذيبها وتُعيد إنتاجها. أما في حالة الكردية. فنحن نشهد أن جيل الشباب يفضلون المفردة الأجنبية على مرادفها الكردي الأصيل. لا يعني إغناء المعجم. بل إحلاله. والأخطر من بعض المفردات تحمل معها حمولة ذهنية أيديولوجية. هل تساءلت يوماً لماذا دخلت مصطلحات دينية وسياسية بعينها من العربية أو التركية إلى قلب الخطاب اليومي الكردي حتى في سياقات لا علاقة لها بالأصل؟ إن الكلمة ليست مجرد صوت. إنها مستودع ثقافة الغالب. فكيف نحمي اللغة دون أن نتحول إلى أوصياء على «نقاء وهمي» يخنق الحياة؟ الإجابة لا تكمن في صنع حواجز. بل في خلق حيوية داخلية تجعل من الكردية مختبراً منتجاً للمفردات. لا مستهلكاً أدبياً.

ـ الجيل الثاني في المنفى: جسرٌ يُقطّع من المنتصف: إذا كان منع اللغة في الشرق قد تم بالقانون. فإن فقدانها في الغرب (المهجر) يحدث داخل البيت وبين ضلوع الأحضان. بطريقة أشد هدوءاً وأعمق أثراً. ملايين الكرد في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا وجدوا في الهجرة ملاذاً من القمع. لكنهم واجهوا بالكردية. أن يكتب المبرمج كوداً وتعليقاته بالكردية. أن تناقش الأم ابنها المراهق بقضايا العصر بلغتها الأم. كل هذا يُسهم في "تطبيع الحداثة" باللسان الكردي.

ـ التعليم من حكمة الأم الأخرى: الكردية ليست الوحيدة التي خدت الموت. العبرية انتُشلت من لغة طقسية ميتة تقريباً إلى لغة علم وتقنية بفضل قرار مؤسساتي بتوليد ١٠٠,٠٠٠ مصطلح حديث. الفنلندية. التي يتحدثها خمسة ملايين فقط. حمت نفسها بقانون يجعل الفنلندية شرطاً في الخدمات العامة والإعلام. والكيبكيون الكنديون حموا الفرنسية من طوفان الإنجليزية بقانون ١٠١ الذي يفرض لغة التعليم والإعلانات. الدرس واحد: حيث لا توجد إرادة سياسية وقانون ومؤسسة أكاديمية لتوليد المصطلحات. لا توجد لغة حية. وهنا نسأل: ماذا لو خصصت الجامعات الكردية. غداً. عاماً لتوليد المصطلحات العلمية؟ كما فعلت الأكاديمية العبرية؟ ألن نبدأ عندها بتحويل المعركة من الدفاع إلى الهجوم؟

ختاماً. أرى أن أي مقال عن الكردية يجب أن يغرس في القارئ بذور أسئلة:

ـ مكانة الأدب الشفاهي كخزان إنقاذ: في كل مرة تعرضت فيها الكردية لمحو رسمي. كانت ذاكرة الأغنية والمثل الشعبي والحكاية الليلية هي صندوق الإنعاش. ألا يستحق «الدنكبيج» أن يُدرس في الجامعات كحارس بيني للنوع اللغوي؟

ـ ثنائية اللغة كلعنة وخلاص: كثير من الكرد ملزمون بازدواجية لغوية تبدأ من الطفولة. أيمكن تحويل هذه اللعنة إلى امتياز ابستيمولوجي؟ بمعنى: ألا تمنحهم هذه الثنائية قدرةً فريدة على رؤية العالم من عينين مختلفتين. مما يجعلهم وسطاء ثقافيين لا نظير لهم إن حُسنت شروط التعلم؟

ـ المرأة خط الدفاع الأول: في المجتمعات التقليدية. كثيراً ما بقيت المرأة الحاضنة الأساسية للغة في الفضاء المنزلي المغلق بينما غسل دماغ الرجال «العاملين في المدن». ألا يحق لنا أن نطرح: هل تعويض التهميش التاريخي للمرأة الكردية بمر أيضاً عبر الاعتراف بدورها اللغوي الحضاري. وليس فقط السياسي؟

ـ ما لا يقوله النشيد الوطني: وهل من الضرورة أن تبقى اللغة مربوطة بالمشروع القومي السياسي وحده؟ ماذا عن اللغة بوصفها متعة ذهنية. ومنظوراً شعرياً خاصاً للنظر إلى شجرة الزيتون. وشكلاً من الحب؟ ألا تستحق الكردية أن تُحب لذاتها. كما يُحب المرء صوت الناي. لا لأنه رمز وطني وحسب؟

في الخلاصة. من يمتلك الكلمة الأخيرة؟ في البدء كانت الكلمة. وفي المنتهى قد يكون الصمت. بين هذين القطبين تتأرجح اللغة الكردية اليوم. لا في مواجهة قوانين تمنعها فحسب. بل في مواجهة وجوه أكثر مكراً: مفردة إنكليزية تتسلل إلى جملة مراهق لأن الكردية لم تلد بعد مرادفاً لـ«تطبيق». وطفل في شتات هولندي يوبّخ جده بلغة البلد المضيف لأن «زر الذاكرة» الكردي تعطل في لسانه مبكراً.

ما تكشفه رحلة الكردية. من ملحمة «م وزين» إلى قوقلة المفردات. ومن سرادیب المنع إلى غرف المهجر المعزولة لغوياً. هو أن الموت اللغوي لا يبدأ حين تُحرق القواميس وحدها: بل يبدأ أيضاً حين تصبح لغة الأم غير صالحة للحب. وللسؤال. ولقول «أنا هنا» بكل حمولتها الوجدانية. أن تنجو الكردية إذن. ليس معناه أن تكون مجرد لغة محكية في البيت أو مادة دراسية اختيارية. بل أن تستعيد جبروتها في تسمية العالم الجديد دون خجل ودون ارتهان. هل يمكن للغة أن تنتصر على التهجين التقني وغربة الأجيال؟ ربما الإجابة لا تكمن في دولة تحميها. بل في أم تختار. بوعي وعناد. أن تغني تهويدة كردية لرضيعها في مشفى أوروبي بعيد. وفي شاب يكتب فيروساً كومبيوترياً ويُسمي متغيراته بأسماء زهور من جبال كردستان. وفي كل مرة يُقرر فيها متحدث أن يبحث عن الكلمة الكردية قبل أن يستسلم للكلمة الأجنبية. إن معركة الكردية اليوم ليست معركة بقاء بيولوجي. بل معركة خصوبة وولادة. فهل تكون «الكلمة» الأخيرة كردية؟

في ظلّ موجة ارتفاع أسعار مواد البناء.. مطالب برفع أجرة المتر المربع

قامشلو/ سلافا عثمان ـ قفزات في أسعار مواد البناء ليصل سعر طن الإسمنت إلى 150 دولاراً أمريكياً، وعمال البناء يدفعون الثمن كما أكد صاحب ورشة بناء "ماهر فكرت" إن الأجور اليومية للعمال لا تتجاوز خمس دولارات، في ظل رفض المتعهدين رفع أجور التنفيذ بما يتناسب مع الغلاء.

أدى الارتفاع المستمر في أسعار المازوت ومواد البناء إلى خلق أزمةٍ حقيقية داخل قطاع البناء، حيث باتت الورشات تواجه صعوبةً في الاستمرار، في وقتٍ يعاني فيه العمال من ضعف الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة، وسط تراجع القدرة على تحمّل الأعباء الاقتصادية المتزايدة.

قفزات كبيرة بأسعار المواد

منذ سنوات طويلة، شكّل قطاع البناء واحداً من أهم القطاعات الحيوية التي يعتمد عليها آلاف العمال كمصدرٍ رئيسي للرزق. إلا أن موجة الغلاء الأخيرةً

وارتفاع أسعار المحروقات. وعلى رأسها المازوت. ألقت بظلالها الثقيلة على هذا القطاع. لتضاعف معاناة العمال وأصحاب الورشات، وبهذا الصدد تحدث صاحب ورشة ومعلم بناء "ماهر فكرت".

وهو يعمل في هذه المهنة منذ أكثر من ثلاثين عاماً. عن التغيرات الكبيرة التي شهدها سوق البناء خلال السنوات الأخيرة. وبيّن "إن ارتفاع سعر المازوت لم يؤثر فقط على تكلفة النقل والتشغيل. بل تسبب بارتفاع شامل في أسعار مواد البناء ومطالب العمال بارتفاع أجورهم. الأمر الذي جعل العمل في هذا القطاع أكثر صعوبة من أي وقت مضى".

ويؤكد فكرت إن أسعار البلوك شهدت قفزاتٍ كبيرة خلال فترة قصيرة؛ "حيث كان سعر البلوك بقياس ١٥ لا يتجاوز ٣٥ سنتاً. بينما وصل اليوم إلى نحو ٦٠ سنتاً للقطعة الواحدة. أما البلوك بقياس ١٠ فقد ارتفع سعره من ٢٤ سنتاً إلى نحو ٤٥ سنتاً. في حين زاد سعر البلوك بقياس ٢٠ من ٤٥ سنتاً إلى حوالي ٧٥ سنتاً".

وأضاف: "لم تتوقف الزيادات عند مادة البلوك فقط. بل شملت أيضاً مواد أساسية أخرى يعتمد عليها قطاع البناء بشكلٍ يومي. فالرمل الأحمر الذي كان سعر المتر منه يبلغ نحو ٣٠ دولاراً أمريكياً. ارتفع اليوم إلى ٥٠ دولاراً. بينما تضاعف تقريباً سعر رمل الدجلة من ١٧ دولاراً إلى ٣٥ دولاراً. كما ارتفع سعر طن الإسمنت من ١٠٥ دولارات إلى ما بين ١٤٠ و١٥٠ دولاراً أمريكياً. في حين استقر سعر طن الحديد نسبياً عند حدود ٧٥٠ دولاراً أمريكياً".

أجور العمال غير كافية

ويشير فكرت إلى إن هذه الزيادات المتتالية وضعت أصحاب الورشات في موقفٍ صعب للغاية. خاصةً مع ارتفاع تكاليف تشغيل العمال وعدم قدرة المتعهدين على تقبّل رفع أجور التنفيذ؛ "إننا نضطر أحياناً إلى دفع أجور يومية متواضعة للعمال لا تتجاوز خمس دولارات. إلا أن هذا المبلغ لم يعد مقبولاً بالنسبة للعمال في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وارتفاع تكاليف المعيشة".

ويقول فكرت إن أجرة تنفيذ المتر المربع الواحد ما تزال تبلغ دولاراً ونصف فقط. رغم الارتفاع الكبير في أسعار مواد البناء وتكاليف العمل؛ "تطالب المتعهدين برفع الأجرة إلى دولارين للمتر الواحد حتى نستطيع تغطية تكاليف العمالة والمواد. لكن معظمهم يرفضون ذلك. رغم أنهم يرفعون أسعار الشقق والمشاريع السكنية كلما ارتفعت أسعار مواد البناء".

فالعامل في قطاع البناء أصبح الحلقة الأضعف في هذه المعادلة. إذ يتحمّل أعباء الغلاء دون أن يحصل على أجر يكفيه لتأمين احتياجاته الأساسية. والعامل الذي يتقاضى نحو ٦٠ ألف ليرة سوريّة يومياً لا يستطيع أن يعيش حياة كريمة. خاصةً إذا كان مسؤولاً عن إعالة أسرة كاملة في ظل الارتفاع المستمر في أسعار الخبز والكهرباء والمواد الغذائية ومختلف الخدمات الأساسية.

كما أوضح فكرت؛ "إنني كصاحب الورش أصبحت متضرراً. لأن ارتفاع تكاليف العمل والمواد أدى إلى تراجع حركة البناء وضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين. ما تسبب بانخفاض فرص العمل وتراجع المشاريع الجديدة. وإن كثيراً من العمال اضطروا إلى ترك المهنة أو البحث عن أعمال إضافية لتأمين دخل يساعدهم على مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة".

ويرى فكرت إن الأزمة التي يمر بها قطاع البناء. ترتبط بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية العامة وارتفاع أسعار المحروقات. حيث انعكس ارتفاع سعر المازوت على تكاليف النقل والإنتاج والتشغيل. الأمر الذي أدى إلى سلسلة متواصلة من الزيادات في أسعار مختلف المواد المستخدمة في البناء، ومع استمرار حالة الغلاء. يطالب معلم البناء وصاحب إحدى الورشات «ماهر فكرت» بإيجاد حلول تخفف من معاناتهم. سواءً من خلال ضبط أسعار المواد الأساسية أو تحسين الأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة. وفي الوقت الذي تتزايد فيه أسعار مواد البناء بشكلٍ مستمر. تبقى المخاوف قائمة من تراجع هذا القطاع أكثر فأكثر. الأمر الذي قد ينعكس سلباً على آلاف الأسر التي تعتمد بشكلٍ مباشر على مهن البناء كمصدرٍ أساسي للدخل والمعيشة.

مربو الثروة الحيوانية: عام خير علينا.. إنتاجية مرتفعة وأسعار مستقرة

روناهي/ قامشلو ـ أكد مربي الثروة الحيوانية "عبد الحميد علي" إن موسم الأمطار الغزيرة هذا العام عزّز المراعي الطبيعية. ما خفّض تكاليف الأعلاف وزاد إنتاج مشتقات الألبان والجبن. متوقعاً استمرار وفرة الأعلاف وارتفاع أرباح المربين خلال فصل الصيف أيضاً.

شهدت مقاطعة الجزيرة هذا العام موسماً مطرياً وفيراً انعكس إيجاباً على الثروة الحيوانية بشكلٍ ملحوظ. فقد ساهمت الأمطار في خُضرة نمو المراعي الطبيعية وتوفير الأعلاف الخضراء. ما أدى إلى تقليل تكاليف التربية وزيادة إنتاجية المواشي.

توسّع في المساحات الرعوية

وفي هذا الصدد: أوضح لصحيفتنا "روناهي" مربي الثروة الحيوانية "عبد الحميد محمد" إن هذا العام من الأعوام المليئة بالخير لمربي المواشي "شهد هذا العام توسعاً في المساحات المراعي وغنى بالأعشاب الطبيعية بفضل وفرة الأمطار. هذا الأمر ساعد في تخفيف العبء علينا من خلال تقليل حاجتنا لشراء الأعلاف. الذي عانى على عكس العام الماضي. فيه المربون من خسائرٍ كبيرة بسبب قلة الأمطار وارتفاع أسعار الأعلاف. إلى جانب انخفاض أسعار الحيوانات".

وأردف محمد إنه في العام الماضي شهد قطاع الثروة الحيوانية انخفاضاً حاداً في أسعار الثروة الحيوانية. نتيجة اضطرار المربين لبيع مواشيهم بأسعارٍ زهيدةٍ لتفادي نفوقها بسبب نقص المراعي والمياه وارتفاع تكاليف الأعلاف. حيث كانت تُباع النعجة مع خروفها بحوالي ٢٠٠ دولاراً أمريكياً. أما هذا العام. فقد شهدت الأسعار ارتفاعاً ملحوظاً. حيث وصل سعر النعجة إلى ٣٠٠ ـ ٤٠٠ دولاراً. ما يعكس خُسناً ملحوظاً في السوق وتربية المواشي.

عائدٌ وفير

ونوه محمد "إن هذا العام. حقق الإنتاج الحيواني تقدماً ملحوظاً مقارنةً بالإنتاج (الطلي) في هذه الأوقات. ولكن الحركة تبقى مقيدة بالمعابر ووضع المنطقة عندما تُغلق المعابر تتباطأ الحركة".

زيادة الإنتاج وتحسّن الأسعار

وعن مشتقات الثروة الحيوانية من أجبان وألبان هذه العام: بيّن محمد إن كيلو اللبن بـ١٠ آلاف ليرة سورية. وكيلو الجبنة يبدأ من ٣٠ ألف ل.س إلى ٤٠ ألف ل.س "في السنة الماضية ٢٠ نعجةً كانت تنتج حوالي كيلوين في اليوم أما هذا العام تصل إلى ستة كيلوات في اليوم. عندما يتوفر المرعى يكون الإنتاج جيداً من سمن ولبن وجبنة".

واختتم مربي الثروة الحيوانية "عبد الحميد محمد" حديثه "في السنوات الماضية تأثر أصحاب الثروة الحيوانية من الجفاف. فنأمل بأن يبيع مواشيهم أما هذا العام هناك إقبال على الشراء وبذلك تزداد فرص العمل وتقلّ البطالة. ويعتمد الكثير من الأهالي في القرى على هذه المهنة للعيش وتأمين مستلزماتهم المعيشية والاعتماد على مشتقات الحيوانات".